مفهوم الصدق عند ديفيدسون

صلاح إسماعيل*

* حصل على الدكتوراه في الفلسفة المعاصرة من جامعة القاهرة عام 1994م.
يعمل مدرساً بقسم الفلسفة - جامعة القاهرة.

الملخص

الصدق مسألة لاتشغل الفلاسفة فحسب، وإنما تشغل العلماء والباحثين الآخرين في شتى فروع المعرفة. وتبحث هذه المقالة آراء ديفيدسون في مفهوم الصدق. ودونالد ديفيدسون (1917) واحد من أعظم الفلاسفة تأثيراً في الفلسفة المعاصرة.

وفي الجزء الأول من هذه المقالة أقدم تقريراً موجزاً عن الأفكار الأساسية في فلسفة ديفيدسون، وفهم فلسفة ديفيدسون يعد أمراً أساسيا لأي شخص يرغب في متابعة المناقشات الحالية في فلسفة اللغة، وفلسفة الفعل، وفلسفة المنطق، وفلسفة العقل، وأقدم أيضاً مخططا موجزاً للنظريات التقليدية الرائدة في الصدق وهي نظرية الاتساق ونظرية التناظر والنظرية البراجماتية.

وفي الجزء الثاني تقرير شامل عن إسهامات ديفيدسون في نظرية شروط الصدق في المعنى. والفكرة القائلة إن معنى الجملة يمكن تقديمه عن طريق تقرير الشروط التي بمقتضاها تكون الجملة صادقة ليست فكرة جديدة، وإنما هي فكرة قديمة وتعود إلى عمل (فريجه) على الأقل. وبالإضافة إلى فريجه فقد تمسك بهذه الفكرة فتجنشتين وكارناب وكواين وغيرهم، ويأتي ديفيدسون في مقدمة أنصارها والمدافعين عنها في وقتنا الحالي. وقبل أن أبحث تفصيلات إسهامات ديفيدسون، أوضح إلى أي حد ترتبط بأعمال فريجه وتارسكي وكواين الذين أثروا تأثيراً بالغا في نظرية ديفيدسون.

لقد أدخل بتنام ودميت وروورتي وكثير من الفلاسفة الآخرين ديفيدسون ضمن القائلين بالنزعة التفريغية، إذ يقع في ظنهم جميعا أن صفات الصدق عند تارسكي تفوز تماما بمفهوم الصدق، هذا خطأ يعالجه الجزء الثالث.

وفي الجزء الرابع شرح لانتقادات ديفيدسون لما نظر إليه على أنه المحاولات اللاتفريغية الأخرى الأساسية لوصف الصدق، وهي الآراء التي تجعل الصدق مفهوما ابستمولوجيا من ناحية، ونظرية التناظر في الصدق من ناحية أخرى. وأخيراً أقدم في الجزء الخامس بعض الملاحظات حول معالجة ديفيدسون لمفهوم الصدق.

1 - تمهيد

مفهوم الصدق واحد من المفاهيم الأساسية التي عُني الفلاسفة بالنظر فيها طول تاريخ الفلسفة، وليس الاهتمام بالصدق وقفاً على الفلاسفة بل هو الشغل الشاغل لغيرهم من العلماء والمفكرين في شتى فروع المعرفة. على أن عناية الفلاسفة بالصدق زادت في وقتنا الحالي زيادة بالغة جعلت مفهوم الصدق يحتل موضع الصدارة بين مفاهيم الفلسفة المعاصرة، وليس أدل على ذلك من أنه يكاد يتعذر عليك أن تجد فيلسوفاً معاصراً لم يخصه ببحث ولم يسهم فيه برأي. وتأتي أهمية هذا المفهوم - شأنه في ذلك شأن مفهوم المعنى - من أن وجهات النظر المتباينة والمتنافسة في كثير من المسائل الفلسفية الأخرى هي بمثابة انعكاس لاعتقادات مختلفة حول هذا المفهوم. وإذا كانت مشكلة الصدق تؤثر تأثيراً واضحاً في مشكلات الفلسفة الأخرى، فإنها تتأثر بها كذلك، بل وتتطور معها إن أصابها شيء من التطوير والتجديد.

وتستطيع أن تدرك بوضوح أن مشكلة الصدق ترتبط بالابستمولوجيا والميتافيزيقا والمنطق واللغة، فالصدق يمثل أحد الملامح الأساسية للمعرفة، ذلك أن المعرفة في معناها الدقيق هي اعتقاد صادق له ما يسوغه. وعندما نقول بأن شخصاً معينا، وليكن (س)، يعرف قضية معينة، ولتكن (ص)، فإننا نقول إن (ص) قضية صادقة وإن (س) يعتقد بـ (ص)، وإن (س) يملك أدلة كافية لتسويغ اعتقاده بـ (ص). وإن شئت أن تضع ذلك بلغة منطقية دقيقة فقل إن هناك ثلاثة شروط أساسية لابد من توافرها في المعرفة: الأول هو أن تكون القضية موضوع المعرفة صادقة، وهذا هو شرط الصدق، والثاني أن يعتقد بها العارف ويقبلها، وهذا هو شرط الاعتقاد، والثالث أن يملك العارف أدلة وبراهين تثبت صدق القضية موضوع المعرفة، وهذا هو شرط التسويغ، كما يرتبط مفهوم الصدق بالميتافيزيقا ويتضح هذا في نظرية الاتساق. فقد دافع عن هذه النظرية فلاسفة أيّدوا الميتافيزيقا المثالية، ولم تكن هذه النظرية مرتبطة بوجهات نظرهم الميتافيزيقية

فحسب، بل كانت بالأحرى عنصراً متمماً لها. وكذلك يرتبط الصدق بالمنطق واللغة، وسوف يتجلى ذلك عند مناقشتنا للنظرية الدلالية.

ويحسن بنا أن نتحدث أولاً عن ديفيدسون حديثاً موجزاً قبل أن نشرع في معالجته للصدق، والدافع إلى ذلك هو أن هذا الفيلسوف لم يكتب عنه بالعربية من قبل. دونالد ديفيدسون Donald Davidson فيلسوف أمريكي معاصر ولد في سنة 1917، ويعمل حالياً أستاذاً للفلسفة بجامعة كاليفورنيا، وله إنتاج ضخم يكاد يستوعب معظم المجالات التي تشغل بال الفلاسفة في عصرنا، وتأتي في مقدمتها اللغة والمنطق والفعل والعقل والابستمولوجيا. وفي فلسفة اللغة والمنطق يسهم ديفيدسون بآراء في الصدق والمعنى، والتفسير، والإشارة، والصورة المنطقية، والاستدلال، والبنية المنطقية لأشياء من قبيل الاقتباس والكلام غير المباشر.

وفي فلسفة الفعل يقدم آراء مهمة في تشخيص الأفعال وتفسيرها، والعليّة، وضعف الإرادة. وفي فلسفة العقل له وجهات نظر ثاقبة في المفاهيم العقلية والفيزيائية، والأحداث العقلية، والقصد، والتفكير والكلام، والمواقف القضوية. وفي الابستمولوجيا قدم أفكاراً عن الخطط المفهومية، والنسبية الأنطولوجية، وأنماط المعرفة. وإذا كانت ثمة نتيجة عامة يمكن أن نخلص إليها من النظر في فلسفة وديفيدسون فهي أن اللغة والعقل والفعل والابستمولوجيا مجالات يتعذر فصلها، وأن المحاولات التقليدية التي عالجت كل مجال منها بمعزل عن بقية المجالات لم يكن لها نصيب كبير من النجاح.

وبدأ ديفيدسون في نشر كتاباته سنة 1952 وجمع بعض أبحاثه في كتابين مهمين هما «مقالات في الأفعال والحوادث» سنة 1980، و«أبحاث في الصدق والتفسير» سنة 1984، وبعد ذلك نشر ديفيدسون في الدوريات الفلسفية الرائدة ما يربو على ثلاثين بحثاً كان آخرها «الجانب الاجتماعي للغة» سنة 1994، ولقد حظيت فلسفته بدراسات نقدية كثيرة ولعل ذلك يكشف عن عمق تأثيرها في البحث الفلسفي المعاصر.

وعالج ديفيدسون مفهوم الصدق في غير موضع من دراساته، غير أنه خصه بمجموعة مهمة من الأبحاث لعل أبرزها «الصدق والمعنى» 1967، و«صادق للوقائع» 1969 و«علم الدلالة للغات الطبيعية» 1970، و«في الدفاع عن المواضعة ص» 1973 (ونشرت هذه المقالات في كتابه «أبحاث في الصدق والتفسير»، و«نظرية الاتساق في الصدق والمعرفة») 1983، و«بنية الصدق ومحتواه» 1990.

ولقد تأثر ديفيدسون بفلسفة أستاذه كواين W.V. Quine-1908 تأثراً بالغاً، ويظهر ذلك في مسايرة ديفيدسون لبعض أفكار كواين الأساسية مثل نزعة الكلية Holism في الابستمولوجيا وعلم الدلالة. ودعوى اللا تحديد في الترجمة، وغموض الإشارة، ورفض التمييز الصارم بين العبارات التحليلية والتركيبية. ويوضح ديفيدسون إخلاصه الشديد لكواين في العبارة التالية: «وليس من شك في أن دميت M.Dummett -1925 وكواين يختلفان. وهما يختلفان على وجه الخصوص حول نزعة الكلية وهي الزعم القائل بأننا يجب أن نختبر جملنا معا لمعرفة صدقها أحرى من اختبارها جملة بجملة. وبناء على ذلك يختلفان أيضاً على ما إذا كان يوجد تمييز مفيد بين الجمل التحليلية والجمل التركيبية، وما إذا كانت النظرية المقنعة في المعنى تستطيع أن تجيز لنا نوع اللاتحديد الذي برهن عليه كواين (وفي جميع هذه النقاط أنا تلميذ مخلص لكواين)» [1].

على أن ديفيدسون يختلف مع كواين في بعض الآراء، يأتي في موضع الصدارة منها رفضه لثنائية الخطة والمضمون Dualism of Scheme and content، واستبعاده للتمييز بين جمل الملاحظة وبقية الجمل. وكان كواين قد نشر في سنة 1951 مقالته المشهورة «عقيدتان للتجريبية» هاجم فيها عقيدتين: الأولى هي الاعتقاد بوجود تمييز أساسي وصارم بين العبارات التحليلية والتركيبية، والثانية هي النزعة الردية reductionism أي الاعتقاد بأن كل عبارة ذات معنى تكون مكافئة لبناء منطقي معين على حدود تشير إلى خبرة مباشرة، ثم جاء ديفيدسون في مقالته «في الفكرة الحقيقية للخطة المفهومية» سنة 1974 ورفض فكرة أخرى تسري

في فلسفة كواين وغيره من التجريبيين المعاصرين وهي ثنائية الخطة والمضمون، وأسماها ديفيدسون بالعقيدة الثالثة للتجريبية، وكل عقيدة من هذه العقائد الثلاث تفترض مسبقاً قدرتنا على وضع تمييز ما ولكن هذا التمييز في الحقيقة ليس له ما يسوغه من الناحية التجريبية. فعقيدة ثنائية التحليلي - التركيبي تفترض أننا نستطيع التمييز بين العبارات التي تكون صادقة بمقتضى معناها أو عنصرها اللغوي فقط وبغض النظر عن عنصرها الواقعي. وتفترض عقيدة النزعة الردية أننا نستطيع تمييز العنصر الواقعي في صدق العبارة عن العنصر اللغوي. أما عقيدة ثنائية الخطة والمحتوى فتفترض أننا نستطيع تمييز التغييرات في العبارات التي يعتقد بأن صدقها ناشيء عن تغييرات في المعنى عن العبارات التي يعتقد بأن صدقها ناشيء عن تغييرات في الاعتقاد.

ولنضرب لهذه الفكرة مثلاً يلقي عليها أضواء شارحة. قبل تجارب العالم الأمريكي فرانكلين B.Franklin (1706-1790)، اعتقد معظم الباحثين في الكهرباء أن العبارة «الكهرباء سائل» صادقة، وبعد تجاربه تخلى علماء الكهرباء عن الاعتقاد بصدقها. وهنا تطرح بعض الأسئلة نفسها من قبيل: هل حدث التخلي لأن معنى كلمة «كهرباء» قد تغير، أم لأن الاعتقادات حول الكهرباء قد تغيرت؟ ويرى ديفيدسون أن الافتراض القائل بأن هذين السؤالين لهما إجابات محددة هو عقيدة تتمسك بها الفلسفة التجريبية: فعلى حين تكون التغييرات في معنى «الكهرباء» تغييرات في خطتنا المفهومية، نجد أن التغييرات في الاعتقاد حول الكهرباء تكون تغييرات في المحتوى التجريبي. وحالما نتخلى عن ثنائية الخطة والمحتوى، فإننا نتخلى عن افتراض أننا نستطيع تمييز التغييرات في المعنى عن التغييرات في الاعتقاد. وجملة القول إن الاعتقاد والمعنى يعتمد أحدهما على الآخر[2].

وقد ميّز كواين جمل الملاحظة عن بقية الجمل، ورأى أن جمل الملاحظة تقوم بدورين أساسيين: الأول دلالي ويعني أن جمل الملاحظة هي المدخل إلى اللغة، والثاني برهاني ويعني أن جمل الملاحظة هي المدخل إلى العلم. ولقد أراد كواين أن تعمل جمل الملاحظة كرابط للخبرة التي تؤسس الدعاوى المعرفية، وهي بذلك

تتمتع بوضع ابستمولوجي خاص، ولكن ديفيدسون يعترض على ذلك في مقالة «نظرية الاتساق في الصدق والمعرفة» 1986 ومقالة «المعنى، والصدق، والدليل» 1988 (التي قدمت في ندوة دولية عن كواين ونشرت سنة 1991 في كتاب بعنوان «نظرات في فلسفة كواين»)، ويقترح التخلي عن فكرة جمل الملاحظة عند كواين بوصفها أثراً لمحاولة عزل مصدر نهائي ما للدليل على اعتقداتنا، إذ يذهب ديفيدسون إلى أن الذي يسوّغ اعتقاداً معيناً هو اعتقاد آخر، والدليل على صدق جملة معينة هو جملة أخرى صادقة.

ومن نافلة القول أننا إذا شئنا فهما أفضل لمفهوم معين، فلابد من أن نبدأ بحثنا بطرح أسئلة صحيحة ومشروعة ودقيقة حول هذا المفهوم، ذلك أن السؤال غير المشروع أو غير الدقيق قد يفسد الأسئلة الصحيحة، كما تفسد الثمرة العطبة ما حولها من ثمرات صحاح. ومن أجل هذا يجب أن نميز بين مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالصدق، والتي ربما بدت متداخلة عند الوهلة الأولى ولكن يتضح اختلافها عند إمعان النظر، وتأتي في طليعتها الأسئلة الآتية:

1 - ما الصدق؟

2 - ما الصادق؟

3 - كيف نكتشف اعتقاداتنا الصادقة، وكيف نحكم على أقوالنا بالصدق؟

ويمكن أن نحدد أنواع هذه الأسئلة تحديداً مقارباً إن لم يكن دقيقاً كل الدقة بأن نقول إن السؤال الأول يدور حول طبيعة الصدق، ويتساءل عما «يعنيه» القول بأن أشياء معينة صادقة، ويختص السؤال الثاني بالأشياء التي تكون صادقة، أما الثالث فيتعلق بطبيعة التحقق من صدق الجمل والاعتقادات.

لقد اصطنع بعض الفلاسفة، مثل رسل B.Russell (1872-1970) وريشر N.Rescher تمييزا بين تعريف الصدق ومعياره، «فالتعريف» يقدم معنى كلمة «صادق» أما «المعيار» فإنه يقدم المحك الذي نعرف عن طريقه ما إذا كانت الجملة (أو القضية) صادقة أو كاذبة. وإذا لم ينتبه المرء إلى هذا التمييز، فربما يقع في لبس

عندما يحاول فهم نظريات الصدق وتقويمها، والحق أنك إذا أمعنت النظر في هذه النظريات، فقد تجد نظرية تقدم تعريفاً لمعنى صادق، وقد تجد نظرية أخرى تقدم معياراً لقيمة صدق الجملة أو القضية. فنظرية شيلر F.C.S.S chiller (1864-1937) على سبيل المثال، تقول بأنه يجوز الاعتقاد بأن مصطلح «صادق» يعد مصطلحاً تقويمياً شأنه في ذلك شأن مصطلح «خير» إذا نظرنا إليه من زاوية المعنى، بينما ترى أن معيار الصدق هو المنفعة. ويبدو أن برادلي F.H.Bradley (1846-1924) قد اعتقد بأن تقرير معنى الصدق يتطلب الاستعانة بشيء من قبيل التناظر، أي أن كلمة «صادق» لها سمة التناظر من حيث المعنى، وذلك عندما يقول: «لكي يكون الصدق صادقاً لابد من أن يكون صادقاً لشيء ما»[3]، أما الاتساق فإنه يقدم معياراً للصدق، ويطابق معظم فلاسفة البراجماتية تعريف الصدق بمعياره، ويتجلى ذلك من خلال اعتقادهم بأننا نقدم معنى كلمة «صادق» كأدق ما يكون التقديم من خلال تقديم معايير لتطبيق هذه الكلمة، وكان ذلك موضع نقد من جانب رسل. ويذهب بعض أصحاب نظرية الاتساق إلى موقف يشبه الموقف البراجماتي، إذ يعتقد بلا نشارد B.Blanshard (1892-1987)، مثلاً، أن التعريف والمعيار يسيران معا، وسر ذلك أن الصدق هو الاتساق، فالاتساق يقدم تعريفا للصدق ومعياراً له في وقت واحد.

أما الأشياء التي نصفها بأنها «صادقة» فتنقسم إلى قسمين: أشياء تقال ويعبر عنها باللغة مثل العبارات، والتقريرات، والملاحظات، والاعتقادات وغيرها؛ وأشياء يجوز وصفها بأنها «صادقة» ولكن لايمكن قولها ولا صياغتها عن طريق اللغة مثل الأصدقاء، واللآلئ، والشجاعة. فربما يقول الصديق عبارات معينة، ونقول بأنه صادق، ولكن الصديق لايقال ولاتتم صياغته. والذي يعنينا في بحث مفهوم الصدق هو الأشياء التي تنتمي إلى القسم الأول، وهي ما تعرف باسم «حوامل الصدق» Truth-bearers. وقد اختلف الفلاسفة ومازال يجادل بعضهم بعضاً على ما عساها أن تكون حوامل الصدق، فمنهم من قال إنها القضايا، ومنهم من ذهب إلى أنها الجمل أو العبارات، ومنهم من اعتبر أنها الاعتقادات أو الأحكام، وغير ذلك مما اقترحوه في هذا الموضوع.

ونحن نستعمل كلمات مثل «الصدق» و«الكذب» و«صادق» و«كاذب» في حديثنا اليومي، ولانجد صعوبة في فهمها عندما يستعملها الآخرون، ولكن الفهم الفلسفي لهذه الكلمات يختلف اختلافاً كبيراً عن الفهم العادي لها، وهو اختلاف يشبه الاختلاف في رؤية حشرة ضئيلة بالعين المجردة ورؤيتها من خلال الميكروسكوب ولايرضى الفلاسفة عن التعريفات اللغوية التي تقدمها المعاجم لكلمة «صدق» ولايقنعون بها، فالمعنى اللغوي لكلمة «الصدق» في اللغتين العربية والإنجليزية واحد ويسير ومحدود، وهو مطابقة القول أو الحكم للواقع، وتستطيع أن تجد هذا المعنى في «المعجم الوسيط» وتقرأ مثله تماماً في «قاموس اكسفورد للغة الإنجليزية» Oxford English Dictionary. وبالإضافة إلى أن هذا المعنى اللغوي ضيق أكثر مما ينبغي، فإنه يتركنا مع مشكلات ليست يسيرة حول معاني الكلمتين «مطابقة» و«الواقع»، إذ لايتمتع معناهما بوضوح أكثر من معنى كلمة «الصدق» ذاتها.

وإذا كان الفلاسفة لم يقنعوا بالمعنى اللغوي للصدق، فإنهم عالجوا الصدق من جميع جوانبه وقدموا نظريات متنوعة ومتباينة أبرزها نظرية الاتساق القائلة بأن الصدق يكمن في علاقة الاتساق بين الاعتقادات الصادقة، وقال بها بردلي وبعض فلاسفة الوضعية المنطقية مثل نيوراث O.Neurath (1882-1945) ودافع عنها حديثا ريشر. أما نظرية التناظر فلا تعول على علاقة القضايا بعضها ببعض، وإنما على علاقتها بالعالم، فالقضية تكون صادقة عندما تناظر الوقائع، واعتقد بها رسل وفتجنشتين L.Wittgenstein ودافع أوستن J.L.Austin (1911-1960) عن صورة معينة من هذه النظرية. وترتبط النظرية البراجماتية بصلات حميمة مع نظرية الاتساق والتناظر وتقرر أن الاعتقادات الصادقة هي التي تكون مثمرة وتتمتع بقيمة فورية في حدود الخبرة وقال بها بيرس C.S. Peirce (1839-1914) وديوي J.Dewey (1859-1952) وجيمس W.James (1842-1910)، ومن النظريات المتأخرة نظرية الإضافة والنظرية الدلالية، وتقول نظرية الإضافة التي وضعها

رامزي F.P.Ramsey (1903-1930)، إن الصفة «صادق» إضافية لأن القول بأن من الصدق أن (ق) يكون مكافئا للقول بأن (ق)، وأخيراً تأتي النظرية الدلالية وفيها يوصف الصدق على أنه خصوصية للجمل، ويعرفه تارسكي A.Tarski واضع النظرية في حدود العلاقة الدلالية للاستيفاء، وهي علاقة بين الجمل المفتوحة والموضوعات غير اللغوية التي تستوفيها، ثم جاء فيلسوفنا ديفيدسون وتبنى نظرية تارسكي وطبقها على اللغات الطبيعية في بداية الأمر ثم سعى إلى تطويرها بعد ذلك.

ويمكن أن نضع مخططاً لنظريات الصدق يوضح علاقاتها، ويبين موقع ديفيدسون منها[4]:

«القول عما يوجد إنه يوجد». . .الخ

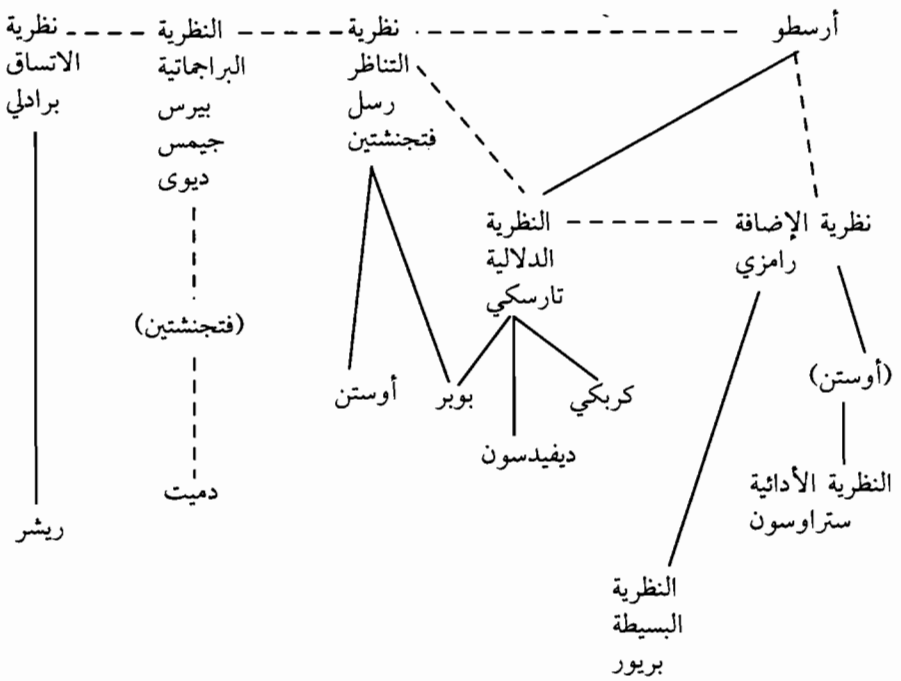

_____ تأثير مباشر، - - - - - - صلة، ( ) تأثير مع تطوير

2 - الصدق والمعنى

يمكن فهم فلسفة ديفيدسون بصفة عامة، ومفهوم الصدق على وجه الخصوص، كأحسن ما يكون الفهم إذا نظرنا إليها على أنها محاولة تتطور شيئاً فشيئاً من أجل تطهير فلسفة اللغة وعلم الدلالة من التأملات النظرية التي يتعذر اختبارها تجريبياً.

واهتم ديفيدسون في الستينيات والسبعينيات بتطهير فلسفة اللغة من عملية اعتبار الشيء المجرد شيئاً ماديا وذلك في مجالي المعنى والإشارة، وحديثاً ركز ديفيدسون على عملية اعتبار الشيء المجرد شيئاً ماديا المتضمنة في فكرة اللغة ذاتها، فقد تبين له أن مفهوم اللغة - شأنه في ذلك شأن فكرة معاني الكلمات وفكرة علاقة الإشارة - لايمكن أن تنجح في تفسير المقدرة اللغوية. فهذه الأفكار الثلاث هي طفيليات مفهومية Conceptual Parasites لاتكتسب محتواها إلا بوصفها تركيبات نظرية في نموذج التواصل اللغوي الذي يستمد قوته التفسيرية من مصدر آخر هو الصدق[5].

وإذا كانت الدراسة المتعلقة بما عساها أن تكون الجمل الصادقة بصفة عامة تمثل مهمة العلوم المتنوعة، فإن دراسة شروط الصدق تدخل في مجال علم الدلالة، والشيء الذي يجب أن نوليه عنايتنا عند دراسة اللغة - إذا شئنا أن نقدم بوضوح الملامح العامة في العالم - هو ما يوجد على نحو عام بالنسبة للجمل لكي تكون صادقة في اللغة[6].

ولقد تدفق نهر الفلسفة المعاصرة حاملاً مجموعة من الأفكار التي كتب لها الذيوع والانتشار، ولعل أبرزها في مجال علم الدلالة تلك الفكرة القائلة إن معنى الجملة يمكن تقديمه عن طريق تعيين الشروط التي تجعلها صادقة. وتمسك بهذه الفكرة مجموعة من الفلاسفة يأتي على رأسهم فريجه، G.Frege (1848-1925) وفتجنشتين، وكارناب، وكواين، ثم جاء ديفيدسون ليكون أبرز أنصارها في وقتنا الحاضر. وقبل أن نفحص آراء ديفيدسون في الصدق يجمل بنا أن نلاحظ إلى أي حد

ترتبط هذه الآراء بآراء فريجه وكواين وتارسكي، وقد أثروا جميعاً بدرجات متفاوتة في نظرية ديفيدسون. وهذا التأثير يبدأ بسيطا من فريجه، ثم يزداد من جانب كواين، ثم يبلغ ذروته عندما نصل إلى تارسكي، ولا بأس أن نسلك هذا الطريق الصاعد.

إن المتأمل في فلسفة فريجه يجد أنه قد اعتقد بأن معاني الجمل يمكن تحديدها عن طريق تقديم شروط الصدق، وأن معنى العنصر المكون في جملة هو إسهامه في معاني الجمل التي يظهر فيها. وأكد فريجه على أهمية إثبات أن العناصر الدلالية في الجمل تحدد صدق هذه الجمل، واقترح الطرق التي يمكن بها تطبيق ذلك على أجزاء مهمة من اللغة الطبيعية. بيد أن فريجه لم يفكر في نظرية عامة في الصدق بالنسبة للغة الطبيعية، وسر ذلك أنه نظر إلى اللغة الطبيعية على أنها ناقصة، ومن ثم اقترح لغة رمزية جديدة جاءت بمثابة تحسين للغة الطبيعية، واخترع لها مصطلحاً رمزياً يعكس نحوه مباشرة التفسير المراد لهذه اللغة، ثم ألح على أن المصطلح الرمزي الجديد يملك القوة التعبيرية نفسها التي تملكها الأجزاء المهمة في اللغة الطبيعية[7]. ونظراً لشكوك فريجه في اللغة الطبيعية، إلى جانب افتقاره إلى الاهتمام بالمفارقات الدلالية، فقد رأى ديفيدسون أن عمل فريجه يتعذر تطبيقه تطبيقاً مباشراً على بحث المعنى في لغة طبيعية من حيث هي كذلك.

أما كواين فيرى أن علم الدلالة ينقسم إلى مجالين هما نظرية الإشارة ونظرية المعنى، ويقع الصدق في جانب منهما والمعنى في جانب آخر. ويتميز الجانبان تميزاً واضحاً، ومع ذلك يرتبطان بعلاقة أساسية يمكن وضعها على النحو الآتي: تستطيع أن تقدم جميع المعاني عندما تقدم شروط صدق جميع الجمل. وفكر ديفيدسون في هذه العلاقة تفكيراً جاداً وانتهى إلى النتيجة القائلة: إن الطريق إلى تطوير نسقي لمعاني اللغة هو تطوير تعريف تكراري للصدق بأسلوب تارسكي لهذه اللغة[8].

ولقد وجد ديفيدسون المقوم الأساسي لنظريته في الصدق في فلسفة كواين، ونعني به إثبات كيف أن التناول الكلي لمشكلة فهم اللغة يقدم الأساس التجريبي الذي تحتاجه هذه النظرية. ويقرر ديفيدسون أنه إذا تعين استخراج النتائج

الميتافيزيقية من نظرية الصدق بالطريقة التي اقترحها، فإن تناول اللغة يجب أن يكون كلياً. ولم ينظر كواين نفسه إلى نزعة الكلية على أنها تملك المغزى الميتافيزيقي المباشر وذلك لمجموعة من الأسباب: أولاً، لم يجعل كواين نظرية الصدق أساسية بوصفها مفتاحاً لأنطولوجيا اللغة أو بوصفها اختباراً للصورة المنطقية، ثانيا، نظر كواين - كما نظر فريجه - إلى اللغة المنظمة بصورة مقنعة على أنها تحسين للغة الطبيعية. ويبدو أن كواين يتجاوز فريجه في جانب مهم، لأنه على حين يظن فريجه أن مصطلحه الرمزي يفضي إلى لغة أفضل، نجد أن كواين يرى أن المصطلح الرمزي يفضي إلى علم أفضل كذلك. وكانت نتيجة ذلك هي أن كواين ربط الميتافيزيقا بالمصطلح الرمزي المعياري ولم يربطها باللغة الطبيعية[9].

وفي هذا المعنى يقول كواين: «إن البحث عن نمط بسيط وواضح للمصطلح الرمزي المعياري لا يجب تمييزه من البحث عن المقولات النهائية، ورسم سمات الواقع العامة إلى حد بعيد»[10]، ولكن إذا كانت ميتافيزيقا كواين ترتبط بمنطقة وليس باللغة الطبيعية، فإن ديفيدسون يخالفه في الرأي وينظر إلى المنطق بوصفه أداة لاستكشاف بنية اللغة الطبيعية وفهمها، فنراه يقول: «طالما أنني لم أهتم بتحسين اللغة الطبيعية، وإنما أهتم بفهمها، فإنني أنظر إلى اللغات الصورية أو المصطلحات الرمزية المعيارية بوصفها وسائل لاستكشاف بنية اللغة الطبيعية»[11].

وإذا انتقلنا إلى تارسكي، فسنجد أنه الملهم الحقيقي لنظرية ديفيدسون في الصدق، ولقد أفرد تارسكي لمفهوم الصدق بحثين جاء أولهما على درجة كبيرة من التعقيد هو «مفهوم الصدق في اللغات الصورية» 1933 (نشر أولا باللغة البولندية سنة 1933، وباللغة الألمانية سنة 1936، وباللغة الإنجليزية سنة 1956)، ثم عاد تارسكي وقدم أفكاره عن الصدق بشيء من الإيجاز وبقدر كبير من الوضوح واليسر في بحثه الثاني «المفهوم الدلالي للصدق وأسس علم الدلالة» سنة 1944، وعلى الرغم من أن نظرية تارسكي في الصدق قد ترتبت عليها نتائج

عظيمة في المنطق الرياضي، إلا أننا سنركز على الجانب الدلالي من هذه النظرية، والذي كان له أبلغ الأثر في ديفيدسون.

حاول تارسكي صياغة تعريف للصدق يتميز بأنه صحيح وسليم من الناحية الصورية، ومثمر وفعال من الناحية النظرية. ويقدر المفهوم التقليدي للصدق حق قدره بقدر ما يتفق مع الواقع، والذي يشير إليه تارسكي على أنه المفهوم الأرسطي الكلاسيكي في الصدق ويتجلى في عبارة أرسطو المشهورة التي وردت في كتابه «الميتافيزيقا»: إن القول عما يوجد إنه لايوجد، أو القول عما لا يوجد إنه يوجد هو قول كاذب، على حين إن القول عما يوجد إنه لايوجد وعما لايوجد إنه لا يوجد هو قول صادق، ولذلك فإن من يقول عن أي شيء إنه يوجد أو إنه لايوجد سيقول إما الصدق أو الكذب»[12].

وتنقسم نظرية تارسكي إلى جانبين، يتمثل الجانب الأول في تقديم «شروط الكفاية» adequacy conditions ويعني بها الشروط التي يجب أن يستوفيها أي تعريف مقبول للصدق، ويتجلى الجانب الثاني في تعريف الصدق بالنسبة للغة صورية محددة، ويثبت تارسكي أن هذا التعريف يتمتع بالكفاية عن طريق المعايير التي وضعها.

ولكن يتفادى تارسكي المشكلات التي ترتبط بكائنات مثل «القضايا» وما جرى مجراها، نراه ينظر إلى حوامل الصدق على أنها «الجمل» Sentences، ويوضح ما يعنيه بالجمل في ملاحظة في هامش مقالة «المفهوم الدلالي للصدق وأسس علم الدلالة» يقول فيها: «بالنسبة لأغراضنا الحالية، من الملائم إلى حد ما أن نفهم أن المراد من «التعبيرات» و«الجمل» وهلم جرا، ليس كلاماً منقوشاً أو مكتوباً على نحو منفرد، وإنما فئات من الكلام المنقوش أو المكتوب في صيغة متماثلة»[13]. وإذا شئنا أن نستخدم المصطلحات الحديثة في فلسفة المنطق قلنا لايجب أن ينسب الصدق إلى علامات الجملة Sentence-Tokens وإنما ينسب إلى أنماط الجملة Sentence-types، ومحاولة تارسكي هي بمثابة تعريف للصدق

بالنسبة لأنماط الجملة في لغة معينة ولو أخذنا بعين الاعتبار فكرة تارسكي القائلة: «إن علم الدلالة. . . يعالج علاقات معينة بين التعبيرات في اللغة والموضوعات (أو حالات الواقع) التي تشير إليها هذه التعبيرات»[14]، لتبين لنا أن تارسكي قد اقترح النظر إلى الصدق بوصفه مفهوماً دلالياً، وبنى تعريفه للصدق على أساس الأفكار الدلالية الأخرى.

ويرى تارسكي أن التعريف المقبول للصدق يجب أن يستوفي شرطين أساسيين: الأول أن يكون التعريف «كافياً مادياً» materially adequate، والثاني أن يكون «صحيحاً صورياً» Formally correct، ويضع شرط الكفاية قيوداً على المحتوى الممكن للتعريف، على حين يضع شرط الصحة قيوداً على الصيغة الممكنة في أي تعريف مقبول.

ولكي يكون تقريرنا عن الصدق كافيا من الناحية المادية، يجب أن يتفق مع الوقائع، ويقترح تارسكي شرط الكفاية المادي الذي مؤداه أن أي تعريف مقبول للصدق لابد من أن يستلزم جميع الجمل في الصيغة (ص):

(ص) س صادقة إذا كانت ق

ولكن كيف توصل تارسكي إلى هذه الصيغة؟ إذا أخذنا جملة عادية تعبر عن حقيقة تجريبية مألوفة من قبيل:

(1) الثلج أبيض.

وسألنا عن الشروط التي نقبل بمقتضاها هذه الجملة بوصفها صادقة، فإننا نستطيع أن نعبر عن الشرط على النحو الآتي:

(2) الجملة «الثلج أبيض» صادقة إذا كان الثلج أبيض.

وفي (2) تظهر الجملة «الثلج أبيض» مرتين: المرة الأولى بين علامات تنصيص، والثانية من غير هذه العلامات، وهذا هو السبب في أن الظهور الأول لـ (1) في (2) هو «اسم» للجملة، والظهور الثاني هو الجملة نفسها. وهناك مواضع مهمة في المنطق الحديث تقول بوجود تمييز بين «استعمال» using اللفظ أو

التعبير اللغوي و«ذكره» mentioning، فالجملة ذاتها تقول شيئاً عن العالم، ولكن القول بأن الجملة صادقة هو قول شيء ما عن الجملة، ونحن نستعمل الجملة في قول شيء ما عن العالم، ونذكر الجملة - وبذكرها فإننا نستعمل اسمها - في القول بأنها صادقة. ويواصل تارسكي تعميم الإجراء الذي ضرب له مثلا في (2) ويضع مكان الجملة التي تكون مرشحة لقيمة الصدق المتغير ق، ويضع مكان اسم هذه الجملة المتغير س، والعلاقة بين الصيغتين «س صادقة» وق هي أنهما متكافئتان منطقيا، وبالتالي يكون لدينا:

(3) س صادقة إذا كانت ق.

والآن نضع مكان ق في (3) أية جملة، ونضع مكان س اسم هذه الجملة، وسوف نحصل على ما يسميه تارسكي «بتكافؤ الصيغة ص»، وتمثل (2) هذا التكافؤ. وهناك أمثلة أخرى من قبيل:

(4) «الدم أحمر» صادقة إذا كان الدم أحمر.

(5) «الأرض كروية» صادقة إذا كانت الأرض كروية.

وعلى الرغم من أن (3) - أو الصيغة ص التي أسلفنا الإشارة إليها - ليست في ذاتها تعريفاً للصدق، ولا الأمثلة التي تحل محلها (2) و (4) و (5) وما جرى مجراها، إلا أنه يمكن اعتبارها «تعريفات جزئية» للصدق. وينظر تارسكي إلى (3) على أنها معيار للكفاية المادية في تعريفه المقترح إذا كانت كل المتكافئات في الصيغة (ص) تلزم عن هذا التعريف.

تحدثنا حتى الآن كما لو كان مفهوم الصدق الذي يحاول تارسكي أن يوضحه هو المفهوم الذي نألفه في لغتنا الطبيعية العادية، ولقد قال بالفعل إن هذا هو ما يقصده، ولكن تارسكي يثير مشكلة في هذه النقطة. وتتمثل هذه المشكلة في أنه يمكن إثبات أن أية لغة طبيعية قابلة لأن تحدث تناقضات أو مفارقات Paradoxes. والمفارقة بصفة عامة هي حجة تنطلق من مقدمات لا اعتراض عليها إلى نتيجة غير مقبولة، وبصورة أكثر دقة تتحدد المفارقة على أنها جملة تكون صادقة

إذا كانت كاذبة. من أشهر المفارقات مفارقة الكذاب Liar Paradox القائلة «هذه العبارة كاذبة» والتي تبدو كاذبة إذا كانت صادقة وصادقة إذا كانت كاذبة. وتنسب بصورة تقليدية إلى «ابمنديز الكريتي» الذي قال: «كل الكريتيين كذابون». وغالباً ما تسمى هذه المفارقات بالمفارقة الدلالية Semantic Paradox، وتثير بعض الصعوبات لنظرية التناظر بصفة خاصة، لأنه من الصعب أن تجد واقعة تناظر «هذه العبارة كاذبة» أو تعجز عن أن تناظرها. تأمل هذه الصورة من صور عديدة يمكن أن تتجلى فيها مفارقة الكذّاب:

الجملة المكتوبة داخل هذا المستطيل على هذه الصفحة جملة كاذبة

إذا كانت هذه الجملة كاذبة (وتقول عن نفسها إنها كاذبة)، فهي صادقة، وإذا كانت صادقة (وتقول عن نفسها إنها كاذبة)، فهي كاذبة.

ولنأخذ مثالاً آخر يقدمه «او كنور» D.o'Cnnor و«كار» B.Car:

(6) الجملة المسبوقة برقم (6) تشير إلى ذاتها وتقول عن ذاتها إنها كاذبة، وإذا كانت كاذبة في الواقع فإن ما تقوله يكون كاذباً، ولكن إذا كانت كاذبة وتقول عن ذاتها إنها كاذبة، فلا بد من أن تكون صادقة بالفعل، ولكن إذا كانت صادقة، فلا بد من أن تكون كاذبة. وعندما نخصص لها أية قيمة صدق من القيمتين، فإننا مضطرون إلى استنتاج أنها تملك قيمة الصدق الأخرى. وهكذا طالما أننا نملك القيمتين:

(7) إذا كانت الجملة (6) صادقة، فإن الجملة (6) كاذبة.

(8) إذا كانت الجملة (6) كاذبة، فإن الجملة (6) صادقة.

يجوز لنا أن نستنتج:

(9) الجملة (6) تكون صادقة إذا كانت الجملة (6) كاذبة.

وهذا تناقض واضح[15].

إن تعريفنا للصدق يجب أن لا يكون كافياً مادياً فقط، وإنما يجب أن يكون صحيحاً صورياً أيضاً، ويخبرنا تارسكي بأننا نستطيع أن نحصل على تعريف صحيح صوري في نسق صوري، طالما أن «مشكلة تعريف الصدق تكتسب معنى دقيقاً ويمكن حلها حلا صارماً فقط بالنسبة لتلك اللغات التي يتم تحديد بنيتها على وجه الدقة»[16]. وإذا كانت اللغة الطبيعية لاتتمتع ببنية محددة تحديداً دقيقاً، فيجب أن نلتمس العون من اللغة الصورية، ولكي تحقق اللغة الصورية الأهداف التي نبغيها من وراء اصطناعها، يتعين صياغتها بطريقة لاتجعلها تقع فريسة لأمراض لغاتنا الطبيعية.

ويتعلق الشرط الصوري الذي يضعه تارسكي ببنية اللغة التي يجب أن يقدم تعريف الصدق فيها، والمفاهيم التي يجوز استخدامها في التعريف، والقواعد الصورية التي يعمل التعريف وفقا لها، والمفاهيم الدلالية قابلة لإنتاج المفارقات مثل مفارقة الكذاب التي فحصها تارسكي وأسلفنا الإشارة إليها. وأبرز ما نلاحظه في الشروط التي لابد من أن يستوفيها أي نسق صوري، أنه يجب أن يتفادى المفارقة أو التناقض.

ولكن لماذا ينشأ هذا التناقض؟ الجواب عند تارسكي أن التناقض ينشأ نتيجة لافتراضات من قبيل:

(1) أن اللغة المستعملة لاتتضمن التعبيرات فحسب، بل تتضمن أيضاً أسماء هذه التعبيرات، بالإضافة إلى الألفاظ الدلالية مثل «صادق» و«كاذب» وهذه اللغة يسميها تارسكي «مغلقة دلاليا» Semantically Closed.

(2) أن القوانين العادية في المنطق تنطبق على لغتنا[17].

وطالما أن تارسكي ليس على استعداد لرفض الافتراض(2)، فإنه يستنتج أن التعريف الصحيح صورياً يجب التعبير عنه بلغة مفتوحة دلالياً Semantically open وهي اللغة الصورية الاصطناعية بدلا من اللغة المغلقة دلالياً وهي أية لغة طبيعية، وهذا يعني أن تعريف الصدق في «اللغة الشيئية» object-Language – وهي اللغة

التي نعرف الصدق بالنسبة لها - يجب تقديمه في «اللغة الشارحة» meta-Language وهي اللغة المستخدمة للكلام عن اللغة الشيئية، وفيها يكون الصدق في اللغة الشيئية معرفاً، ويمكن اجتناب خطورة المفارقات الدلالية عن طريق اللجوء إلى اللغة الشارحة. وجملة الكذاب «هذه الجملة كاذبة» سوف تصب غير ضارة عند استخدام اللغة الشارحة لأنها سوف تتحول إلى «هذه الجملة كاذبة في اللغة الشيئية» والتي هي جملة في اللغة الشارحة، وبالتالي لاتتسم بالمفارقة.

ولسنا في حاجة إلى تتبع بقية تفصيلات حجة تارسكي، وحسبنا أن ننظر في مفهومين أساسيين في بقية هذه الحجة. المفهوم الأول هو فكرة دالة الجملة Sentential Function بعبارة تارسكي أو الجملة المفتوحة open sentence بعبارة كواين. «اللبن أبيض» جملة و«س أبيض» دالة جملة - أو جملة مفتوحة - تنشأ عن طريق وضع المتغير س مكان الموضوع في الجملة «اللبن أبيض»، ومن الواضح أنه على حين يمكن أن تكون الجملة صادقة أو كاذبة، فإن دالة الجملة - أو الجملة المفتوحة - لايمكن أن تكون صادقة أو كاذبة.

والمفهوم الأساسي الثاني هو «الاستيفاء» Satisfaction، ويوضحه تارسكي بقوله: «الاستيفاء علاقة بين موضوعات تعسفية وتعبيرات معينة تسمى دوال الجمل»[18]. فدالة الجملة «س أبيض» تستوفيها موضوعات مثل «الثلج» و«اللبن» وغير ذلك. ودالة الجملة «س تقع شمال ص» تستوفيها موضوعات مثل القاهرة، الخرطوم وما جرى مجراها من حيث الموقع. ويقول كواين: «إن الجملة المفتوحة (س يمشي) يستوفيها أي شيء يمشي ولا يستوفيها أي شيء آخر، والجملة المفتوحة (س أكبر من ص) يستوفيها كل زوجين نازلين من الأعداد ولا يستوفيها أي زوجين آخرين»[19].

وعلى هذا النحو يتم تفسير الاستيفاء بالرجوع إلى مفهوم دالة الجملة، ولكن طالما أننا لا نستطيع أن نضع أي قيد على عدد المتغيرات الحرة (مثل، س، ص، . . .) التي ربما ظهر في دالة الجملة، فإن تارسكي يفضل الكلام عن

سلاسل لا متناهية infinite sequences من الأشياء - بدلا من الكلام عن الأشياء - التي تستوفي دالة معينة، ولذلك نراه يقول إن «سلسلة معينة الأشياء تستوفي دالة جملة معينة»[20]. واستناداً إلى ذلك نعرف الجملة على أنها صادقة في حالة كونها مستوفاة عن طريق جميع السلاسل من الأشياء وتكون كاذبة إذا لم تستوفها أية سلسلة على الإطلاق، يقول تارسكي في تعريفه للصدق: «تكون الجملة صادقة إذا استوفتها كل «سلاسل» الأشياء وتكون كاذبة بالطريقة التي تختلف عن ذلك»[21]. وينظر تارسكي إلى تعريفه أنه تعريف مقنع طالما أنه يستوفي الشرطين اللذين وضعهما له وهما أنه كاف مادياً وصحيح صورياً.

وليس من شك في أن النظرية الدلالية في الصدق عند تارسكي قد سدت الفجوة التي خلفها أفول «رسالة» فتجنشتين، وأدرك هذا أولئك الراغبون في تعريف الصدق بدقة صورية. ولقد حاول تارسكي صياغة تعريف للصدق صحيح ودقيق ويتفادى في الوقت نفسه الصعوبات المتعلقة بالكائنات والعلاقات التي أزعجت كثيراً من النظريات السابقة، إذ عرف الصدق بالنسبة للغة معينة، وفيما يختص بمادته استخدم المنطق الرياضي بالإضافة إلى اللغة التي يعرف الصدق بالنسبة لها. واستطاعت نظرية تارسكي أن تجذب كثيرا من الأتباع بسبب اقتصادها النظري الجدير بالقبول، واجتنابها لكثير من الطرق المسدودة من الناحية النظرية، ودقتها الصورية، وانسجامها مع الافتراض القائل بأن الصدق ملائم للواقع، والأهم من ذلك كله أنها قدمت لنا طريقة نستطيع بوساطتها أن ندرس البنية الواسعة للغة معينة سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية[22]. تلك هي أبرز السمات التي امتازت بها نظرية تارسكي، والتي أثرت بسببها تأثيراً بالغاً في جانب كبير من فلسفة اللغة الحالية، وجاءت نظرية ديفيدسون لتستلهم أصولها من نظرية تارسكي، وتطبقها على اللغة الطبيعية، وتستكمل الجوانب الناقصة فيها، ثم تضيف إليها أبعاداً جديدة.

ويخطىء المرء لو نظر إلى ديفيدسون على أنه يقدم نظرية في المعنى بالصورة التي نجدها في علم الدلالة العقلي أو لدى أصحاب النزعة المفهومية، ذلك لأن

عمله في علم الدلالة قد تشكل إلى حد ما عن طريق نزعة كواين الشكية تجاه «المعاني»، وبدلاً من أن يصب ديفيدسون اهتمامه على نظرية المعنى التي لاتمثل في رأيه «مصطلحاً فنياً وإنما هي إشارة في اتجاه عائلة من المشكلات»،[23] نراه يركز على نظرية الصدق، ويحاول إثبات أن تقديم نظرية في المعنى للغة معينة هو بمثابة بناء نظرية في الصدق لهذه اللغة.

إن المتأمل في كتابات ديفيدسون يلاحظ أنه يضع بعض الشروط التي يجب أن تستوفيها أية نظرية في المعنى من قبيل:

1 - يجب أن تمكننا من تقديم المعنى لكل جملة في اللغة الطبيعية، ولنقل (ل) مثلا، التي تدرسها[24].

2 - يجب أن تبين كيف تتركب الجمل في (ل) تركيباً دلالياً من مخزون متناه من كلمات (ل) عن طريق قواعد (ل) لربط هذه الكلمات[25].

3 - يجب أن تبين أن برهانها على كيف يعني الجمل في (ل) يكون مؤسساً على المفاهيم نفسها التي تتأسس عليها جمل (ل) ذاتها[26].

4 - يجب أن تكون قابلة للاختبار تجريبيا.[27]

على أن ديفيدسون يعود ويوجز هذه الشروط في شرطين أساسيين هما:

1 - يجب أن تكون قوية وفعالة بصورة تكفي لتقديم تفسير لجميع المنطوقات الفعلية والممكنة التي يجوز أن ينطق بها المتكلم في لغة طبيعية.

2 - يجب أن تكون قابلة للتحقق أو الاختبار مقابل دليل متاح وبصورة مستقلة عن أية معرفة بالمفاهيم اللغوية في اللغة[28].

ويقرر ديفيدسون أن الشرط الأول يسلم بالطبيعة الكلية للفهم اللغوي، ويطمح الشرط الثاني إلى أن يحول دون أن نقحم خلسة في أسس النظرية مفاهيم ترتبط بالمعنى ارتباطاً وثيقاً. وإذا نظرت إلى إسهام ديفيدسون في علم الدلالة على ضوء ذلك، وجدت أن جانباً كبيراً منه يدور حول مشكلتين أساسيتين، تتعلق

الأولى بالصيغة التي يجب أن تتخذها نظرية المعنى لتقديم تفسيرات للجمل، وتختص الثانية بما هو مطلوب لهذه النظرية لكي تكون قابلة للاختبار تجريبياً.

ويرى ديفيدسون أن أية نظرية كافية في المعنى يجب أن تفسر كيف تعتمد معاني الجمل في أية لغة طبيعية على معاني كلماتها، وإذا لم يكن معنى الجملة دالة لمعنى الكلمة بهذه الطريقة فلن تكون اللغة قابلة للتعلم، أو سيكون من الصعب أن ندرك كيف يستطيع أي شخص أن يتعلم اللغة. ويتمتع المتكلمون الأسوياء في لغة معينة بقدرة إبداعية على بناء جمل لم يسمعوها قط، وكذلك فهمها عندما ينطقها الآخرون، وهذا يعني أنه من مخزون متناه من الكلمات في لغة معينة والقواعد التي تحكم تركيبها واستعمالها، يستطيع المتكلمون بهذه اللغة أن يقدموا ويفهموا مخزونا لامتناهياً من الجمل، ويسمي تشومسكي N.Chomsk 1928 هذ الفكرة باسم «الجانب الإبداعي في اللغة» Creative aspect of Language ويعني به «قدرة كل الأشخاص الأسوياء على إنتاج كلام ملائم للمواقف مع أنه قد يكون جديداً تمام الجدة، وفهمه عندما ينطقه الآخرون كذلك»[29]، ويجب أن تكون نظرية المعنى متسقة مع هذا الجانب الإبداعي في اللغة أو مايسمى أحيانا «بالإنتاجية الدلالية» Semantic Productivity والقول بأن النظرية الكافية في المعنى يجب أن تتسق مع هذا الجانب الإبداعي أو تفسره يعني القول بأن النظرية يجب أن تنتج كل الجمل في الصيغة:

(1) س تعني م.

حيث تدل (س) على وصف يكشف عن بنية الجملة في اللغة التي تقدم لها نظرية الصدق، و(م) تعبير يدل على معنى هذه الجملة، ولكن الاستعانة بفكرة معنى الجملة غير نافعة فيما يرى ديفيدسون ويعيد صياغة (1) على النحو الآتي:

(2) س تعني أن ق.

حيث تدل (ق) على جملة تملك المعنى الذي تملكه الجملة الموصوفة بـ (س)، ولكن التعبير «يعني أن» ليس أقل إثارة للجدل من فكرة كون شيء ما بمثابة

«معنى» الجملة، ولذلك فإن ديفيدسون يعيد صياغة (2) مستعملا الصفة التعسفية (ص) لتحل محل «يعني أن» في الصيغة «تكون ص إذا» وكانت الفكرة في الصيغة (2) أن (ق) جملة تعني الشيء نفسه الذي تعنيه الجملة الموصوفة بـ (س)، وطالما أن الاستعانة بالمعنى مبهمة، فإننا بحاجة إلى بديل أكثر وضوحاً. وإذا استبقينا الشروط على (س)، و(ق) (أعني أن (س) وصف يخصص بنية الجملة (ق) عند النظر إلى استعمال الصفة التعسفية (ص)، فإن (2)يمكن إعادة صياغتها على النحو الآتي:

(3) س تكون ص إذا كانت ق.

وأية صفة تستوفي هذا الشرط تكون، وفقاً لمعايير تارسكي، صفة صدق كافية مادية. وهذا هو ما يريده ديفيدسون على وجه الدقة، لأنه يرى أن ما تتطلبه نظرية المعنى هو تعريف صفة الصدق.

ويقول ديفيدسون في هذا المعنى: «سوف تؤدي النظرية (أي نظرية المعنى) عملها إذا قدمت - بالنسبة لكل جملة (س) في اللغة التي تخضع للدراسة - جملة تضاهيها (تحل محل ق) والتي.. تقدم المعنى لـ (س). والمرشح الواضح لمضاهاة الجملة هو س نفسها إذا كانت اللغة الشيئية متضمنة في اللغة الشارحة، والمرشح الآخر هو ترجمة لـ (س) في اللغة الشارحة. وكخطوة جريئة أخيرة، دعنا نحاول معالجة الوضع الذي يشغله (ق) بصورة ما صدقية: لتحقيق ذلك ادفع بعيداً بالكلمات الغامضة «تعني أن»، وزود الجملة التي تحل (ق) محلها برابط جملي مناسب، وزود الوصف الذي تحل (س) محله بصفته، والنتيجة المعقولة هي:

(ص) س تكون ص إذا كانت ق.

وما نطلبه لنظرية المعنى بالنسبة للغة (ل) هو أن تضع - من غير الاستعانة بأية مفاهيم دلالية (إضافية) - قيوداً كافية على الصفة «تكون ص» لتستلزم جميع الجمل التي تم التوصل إليها من الصيغة (ص) عندما نضع مكان (س) وصفاً تركيبياً للجملة في (ل) ونضع مكان (ق) هذه الجملة»[30].

وهناك شيء مهم يجب أن ندركه إذا شئنا أن نفهم اقتراح ديفيدسون فهما دقيقاً، وهو أن التعبير «تكون صادقة إذا» لا يراد به أن يكون قراءة بديلة واضحة للتعبير «تعنى أن»، لأن «تكون صادقة إذا» و«تعنى أن» ليسا مترادفين. فالسياق التالي «تكون صادقة إذا» دالة صدق (أي أن قيمة صدق الجملة المركبة التي يشكلها هذا الرابط تعتمد فقط على قيم صدق مكوناتها)، على حين أن السياق «تعني أن» ليس كذلك. والاختلاف أساسي، إذا لو كان السياق «تعني أن» دالة صدق، فسوف تعني جميع الجمل الصادقة الشيء نفسه. ويحاول ديفيدسون أن يبرهن على استبعاد مصطلح «المعنى» وما دار في فلكه من مصطلحات غامضة، يضع بدلاً منه مصطلح الصدق وشروط الصدق[31].

ولعله من الخير أن نلاحظ أن محاولة ديفيدسون لاستبعاد المعنى من أجل الإبقاء على الصدق تلزم عن الفصل الذي اصطنعه كواين بين الأفكار الدلالية حيث صنفها إلى مجموعتين، الأولى مفهومية Intensional ورأى أنها تشكل مهمة «نظرية المعنى»، والثانية ما صدقية extensional ورأى أنها تشكل مهمة «نظرية الإشارة»، تناقش النظرية الأولى أسئلة تتعلق بالمعاني والترادف والتحليلية، بينما تناقش النظرية الثانية أسئلة تدور حول التسمية والإشارة والصدق وغير الصدق[32]. ويقتنع كواين اقتناعاً راسخاً بالأفكار التي تعالجها نظرية الإشارة، وذلك لأنها تبشر بنجاح فلسفي أكبر من أفكار نظرية المعنى.

ولو عدنا إلى الفقرة التي اقتبسناها آنفاً من ديفيدسون، لوجدنا أنها تنطوي على التعبير (ادفع بعيداً بالكلمات الغامضة «تعني أن») الذي يكشف بوضوح عن اتجاه تنقيح علم الدلالة من المصطلحات المفهومية، ولقد سعى كواين مع بداية الخمسينيات إلى التوكيد على أن الصعود من الطريقة العادية في التفكير إلى الاصطلاحات المنطقية الدقيقة يقدم طريقة ناجحة لحل المشكلات الفلسفية، وبلغ هذا الاتجاه ذروته في كتابه «الكلمة والموضوع» سنة 1960، ثم حاول ديفيدسون مع بداية الستينيات أن يعضد التغير الجذري في فلسفة اللغة الذي أحدثه كواين عندما أعاد تحديد الصورة التي يمكن أن تتخذها النظرية الدلالية في اللغة

الطبيعية، وشروط الكفاية التجريبية والصورية التي يجب أن تستوفيها هذه النظرية. وحاول، إلى جانب كواين، أن يثني عزم الفلاسفة عن معالجة المشكلات الدلالية في إطار المصطلحات المفهومية وعلى رأسها المعاني، وبدلاً من ذلك فإنه يسعى إلى تناول هذه المشكلة في سياق فهم اللغة الذي يرتكز في نهاية الأمر على الصدق.

ويمكن أن نأخذ مثالاً يوضح تفسير الفهم اللغوي عن طريق الاستعانة بالصدق وحده وغض النظر تماماً عن المعاني. هب أن متكلما قال:

(1) الكلمات «أشرقت الشمس» تعني أشرقت الشمس.

وإذا افترضنا أن هذا المتكلم مخلص وجدير بالثقة، فإننا نستطيع أن نضيف إلى (1) المعرفة القائلة:

(2) «أشرقت الشمس» صادقة.

والسؤال الآن هو: كيف نربط المعنى في (1) بالصدق في (2)، والمبدأ الحدسي الذي يزودنا بالعلاقة المطلوبة هو:

(3) إذا كانت الجملة س صادقة، وإذ كانت س تعنى أن ص، إذن ص.

ومعرفة الأمور من (1) إلى (3) تسوغ الاعتقاد بشروق الشمس.

إن معرفة المعاني في هذه الحالة تكفي لتفسير العنصر التسويغي، ولكن هذه المعرفة ربما تكون غير ضرورية. وبالفعل يبدو أن المعاني تقوم بعمل قليل. ومعرفة الشروط التي بمقتضاها يكون منطق المتكلم صادقاً تجيز الانتقال من المنطوق المسموع إلى الاعتقاد في شروق الشمس، وبالتالي نضع (4) محل (1) و (3) على النحو الآتي:

(4) الكلمات أشرقت الشمس تكون صادقة في اللغة العربية عندما يقولها المتكلم لي إذا كانت الشمس مشرقة عند قولها.

ومن غير الاستعانة بالمعاني فإن معرفة (4) و (2) تكفي لتسويغ الاعتقاد في شروق الشمس.

هب أننا فسرنا (س) عن طريق الاستعانة بالمفاهيم (أ) و(ب) و(جـ)، ثم فسرنا (س) عن طريق الاستعانة بـ (أ) و(ب)، فإن (جـ) يعد مفهوماً غير ضروري، ولايمثل في الواقع جزءاً من التسويغ. وعلى الرغم من أننا نستطيع أن نفسر الفهم عن طريق الاستعانة بالصدق والمعنى على حد سواء، فإننا نستطيع أن نفسره بوضوح عن طريق الصدق وحده. ويوافق ديفيدسون على القول بأن معرفة شروط صدق الجمل في لغة معينة، كما حددناها في (4)، تكفي للفهم اللغوي.

ومع ذلك يبقى سؤال مهم: ماهي الأسباب التي تدفعنا إلى التفكير في أن استبعاد المعنى والكلام عن الصدق بدلاً منه ينتج نظرية دلالية مقنعة؟ وهنا نعود مرة أخرى إلى الفقرة التي اقتبسناها آنفاً من ديفيدسون، نجد أنها تنتهي بالنتيجة القائلة إن ما هو مطلوب لنظرية المعنى هو أنها لابد من أن تضع القيود على الصيغة «تكون ص» إلى درجة أن النظرية سوف تستلزم جميع (الجمل - ص)، ولنتذكر أن (الجمل -ص) ثنائية الشرط وتكون (س) فيها في كل حالة وصفاً تركيبياً لـ (ق). وهذا يعني أن المطلوب لنظرية المعنى هو على وجه الدقة معيار الكفاية الذي اقترحه تارسكي بالنسبة لأي تعريف دلالي صوري للصدق. والصفة «تكون ص» وصفة الصدق يشتركان في غير الصدق، إذ إنها - أي الصفة «تكون ص» - تنطبق على جميع الجمل الصادقة فقط في اللغة (ل). ومن ثم يرى ديفيدسون «أن نظرية المعنى بالنسبة للغة (ل) تظهر كيف تعتمد معاني الجمل على معاني الكلمات إذا كانت تتضمن تعريفاً تكرارياً للصدق في (ل)»[33].

إذا كانت الاستعانة بالصدق تمضي حتى الآن على نحو ملائم، فماذا عن الصعوبات التي تواجه اقتراح ديفيدسون؟ كان تارسكي متشائماً كأشد ما يكون التشاؤم فيما يتعلق بملاءمة نظريته للغة الطبيعية، ويحذرنا ديفيدسون في غير موضع من كتاباته من ذلك التشاؤم، فنراه يقول: «لقد تساءلت كيف يمكن

اختبار نظرية المعنى التي تتخذ صيغة شروط الصدق اختباراً تجريبيا، وتجاهلت السؤال السابق عما إذا كانت توجد أية فرصة جادة يمكن من خلالها تقديم مثل هذه النظرية للغة الطبيعية. ماعساها أن تكون الأشياء المأمولة بالنسبة لنظرية دلالية صورية في اللغة الطبيعية؟ الجواب عند تارسكي: ضئيلة للغاية، وأعتقد أن معظم المناطقة وفلاسفة اللغة وعلماء اللغة يوافقون على ذلك. ودعني أفعل ما أبدد به هذا التشاؤم»[34].

وجاء تشاؤم تارسكي هذا نتيجة لوجود جانبين في اللغة الطبيعية، الجانب الأول هو أن السمة العامة - أو الانغلاق الدلالي Semantic Closedness في اللغة الطبيعية تفضي إلى التناقضات أو المفارقات الدلالية، والثاني هو أن اللغات الطبيعية ملتبسة وغير منظمة إلى حد أنها لاتجيز التطبيق المباشر للمناهج الصورية. فماذا عسى أن يكون موقف ديفيدسون من هذه المشكلات؟

وردّ ديفيدسون على مشكلة المفارقات هو أنها خليقة بإجابة جادة، وأرجو أن تكون لدي إجابة، غير أنني أظن بأن لدينا عذراً في مواصلة العمل من غير أن نتطهر من هذا المصدر المعين للقلق المفهومي. وسبب ذلك هو أن المفارقة تنشأ بسبب المجال السخي أكثر مما ينبغي للأسوار في اللغة الطبيعية، ولكن هذه الحقيقة لاتستبعد قدرتنا على تقديم تعريف واضح لـ «صادق - في - ل» بالنسبة لأي (ل) طبيعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن نقصر اهتمامنا على تلك الأجزاء في اللغات الطبيعية التي يكون فيها خطر المفارقة عند حده الأدنى[35].

وفيما يختص بالمشكلة الثانية يعترف ديفيدسون بأنه إذا كان من الصحيح أن اللغة الطبيعية يمكن إعادة صياغتها بعيداً عن كل إدراك لكي تقبل تطبيق المناهج الصورية، فسيكون ذلك نذير سوء بالنسبة لمشروعه، لأن مهمة نظرية المعنى كما يتصورها ليست تغيير اللغة أو تحسينها أو إعادة صياغتها وإنما وصفها وفهمها، ورده هو التخلي عن التشاؤم، إذ يقول: «دعنا ننظر إلى الجانب الإيجابي. لقد أوضح تارسكي الطريق لتقديم نظرية للغات الصورية المفسرة من أنواع متباينة،

ولنأخذ لغة تشبه اللغة الإنجليزية قدر الإمكان. وطالما أن هذه اللغة الجديدة قد تم تفسيرها في الإنجليزية وتتضمن قدراً كبيراً من الإنجليزية، فلا يجوز لنا فقط وإنما يجب، فيما أظن، أن ننظر إليها على أنها جزء من الإنجليزية بالنسبة لأولئك الذين يفهمونها»[36].

في الجانب الثاني من جانبي اللغة الطبيعية المشار إليهما تنشأ المشكلة التي مؤداها أن هذه اللغة لاتقبل التحديد الصوري نتيجة للحقيقة القائلة إن اللغات الطبيعية ليست ساكنة أو جامدة، وإنما نامية ومتغيرة وتنطوي على عدد كبير من الظواهر التي يتعذر أن نعطيها شكلاً محدداً مثل الإبهام واللبس والجانب الإشاري.

ويرى ديفيدسون أنه على الرغم من أننا يجب أن نتغلب على بعض الصعوبات قبل أن نستطيع تطبيق نظرية تارسكي في الصدق على اللغة الطبيعية، إلا أننا عندما نبدأ بجزء سهل ونوسعه شيئاً فشيئاً، فإن أية صعوبة تواجه تطبيق النظرية يمكن أن نتغلب عليها. وإحدى الصعوبات التي أشرنا إليها هي الجانب الإشاري ويعالجه ديفيدسون من خلال ربط الصدق بالمتكلمين والأزمنة، ومن ثم يأتي النظر إلى الصدق على أنه علاقة بين الجملة، والشخص، والزمن، وعلى هذا النحو فإن (الصيغة - ص) المعدلة سوف تتطلب نظرية تستلزم جملاً من قبيل:

«إنني متعب» تكون صادقة عندما ينطقها س في ت إذ كان س متعباً في ت[37].

وبالنسبة لأسماء الإشارة مثل «هذا» و«ذاك»، فإن التقرير الذي يجب أن نقدمه هو أن «هذا س» صادقة إذ كان الشيء الذي يميزه استعمال المتكلم لـ «هذا» يستوفي «. . .س»، خذ مثلاً «هذا قلم» تكون صادقة في حالة أن الشيء الذي يشير إليه المتكلم في وقت النطق يستوفي «. . . قلما».

بعد أن عرضنا إسهام ديفيدسون في نظرية شروط الصدق في المعنى، نجد سؤالا مهماً يطرح نفسه وهو: هل الصدق هو المفهوم الصحيح الذي يجب أن نستخدمه كمحور يدور حوله البحث في نظرية المعنى ؟ وإذا لم يكن كذلك، فماذا

عسى أن يكون البديل؟ لقد قدم البحث الفلسفي في النصف الثاني من القرن العشرين محاولات كثيرة للرد على هذا السؤال، ولكن المحاولة التي تجيء من سواها في الطليعة هي محاولة مايكل دميت، وربما تليها من حيث الأهمية محاولة جيرولد كاتز J.Katz. وليس في وسعنا أن نعرض لهاتين المحاولتين بشيء من التفصيل، وحسبنا أن نشير إلى إسهام دميت بكثير جداً من الإيجاز، وأن نلمح فحسب إلى روح اتجاه كاتز. كاتز فيلسوف مفهومي Intensionalist، أما ديفيدسون كما رأينا فهو فيلسوف غير صدقي Extensionalist، وتتضح النزعة المفهومية عند كاتز من خلال معالجته للغة والفكر والمعنى، إذ يعتقد بأن التفكير غير لغوي بصورة أساسية وأن اللغة الاصطلاحية العامة تكتسب معناها من تفكير غير لغوي، كما يرى أن التفكير والاعتقاد وما جرى مجراهما من عمليات عقلية تستلزم إفساح المجال أمام القضايا.

والرأي عند أصحاب النزعة المفهومية أن المترادفات - وهي التعبيرات أو الكلمات التي تعبر عن المعنى نفسه - تقبل الاستبدال مع الاحتفاظ بقيمة الصدق Salva Veritate. وإذا وضعنا كلمة مكان أخرى وعبرت عن المعنى نفسه، فإنها ستعبر عن القضية ذاتها وبالتالي ستملك قيمة الصدق نفسه، بيد أن كثيراً من الفلاسفة - وعلى رأسهم أنصار النزعة غير الصدقية - قد أثبتوا أن المترادفات لاتقبل الاستبدال في جميع السياقات مع الاحتفاظ بقيمة الصدق وبخاصة سياقات المواقف القضوية Propositional attitude مثل «يعتقد س أن ص»، وهذه المشكلة أثارها «بنسون ماتيس» B.Mates في مقالته «الترادف» 1952، وأصبحت تعرف باسم «مشكلة ماتيس». ويرى كاتز أن ديفيدسون اقتنع بمشكلة ماتيس وبالتالي شكلت الأساس لنزعته غير الصدقية، وذهب إلى أن ديفيدسون يستعمل هذه المشكلة لتسويغ استبدال النموذج غير الصدقي في التحليل اللغوي «س تكون صادقة إذا كانت ق» بالنموذج المفهومي «س تعني ق»، لأنه إذا كانت هذه المشكلة غير قابلة للحل فإن عملية الاستبدال تمكننا من اجتناب مشكلة لاسبيل إلى حلها.

ولكن كاتز يقدم صورة أخرى من النزعة المفهومية تخفق فيها عملية الاستبدال، وبالإضافة إلى ذلك يحاول كاتز إظهار أن ديفيدسون لم يقدم الأدلة الكافية للزعم بأن النظرية الدلالية بالنسبة للغة الطبيعية سوف تؤدي عملها إذا قدمت فحسب الأمثلة الملائمة في الصيغة - ص (أو المواضعة - ص)، وبعبارة أخرى، لم يقدم ديفيدسون حجة على أنه لاتوجد وظائف مفهومية، مثل توضيح الترادف والتحليلية وغيرها من الأفكار المفهومية، يمكن أن تؤديها النظرية الدلالية[38]، وهي الوظائف التي حاول فريجه وتشيرش A.Church تسويغها بطريقة معينة، يقدم لها كاتز رؤية جديدة يعبر عنها بجلاء عنوان أحد مقالاته، وهو «النزعة المفهومية الجديدة» 1992.

أما دميت فقد تصدى لنقد نظرية شروط الصدق في المعنى وذلك في مقالتين مهمتين هما: «ما هي نظرية المعنى؟» 1975 و«ما هي نظرية المعنى؟(2)» 1976 وركز دميت على المحتوى الميتافيزيقي الذي اعتمدت عليه نظرية ديفيدسون، وهو المحتوى الذي سمي بصورة معقولة باسم «الواقعية» realism. والواقعية هي الدعوى القائلة بأن الصدق (الكذب) خصوصية غير مقيدة للجمل من الناحية الابستمولوجية، إذ لايوجد شيء في مفهوم الصدق (الكذب) يستبعد إمكانية أن تكون الجملة صادقة (كاذبة) بصورة يتعذر معرفتها. وهذه الخصوصية تعكس الاقتناع الواقعي بأن العالم مكون بصورة محددة وبشكل مستقل تمام الاستقلال عن معرفتنا أو خبرتنا به، ولذلك فإن الجمل التي نصوغها حول العالم تكون صادقة أو كاذبة بصورة محددة بفضل الطريقة التي توجد بها الأشياء في العالم، سواء استطعنا التوصل إلى معرفة الجمل التي تكون صادقة أو كاذبة أو لم نستطع. وعلى هذا النحو تفهم الواقعية بالنسبة لفئة معينة من الجمل على أنها الدعوى القائلة إن مبدأ ثنائية القيمة Principle of bivalence أي القول بأن هناك قيمتين للصدق بالنسبة للجمل هما «الصدق» و«الكذب» - يظل فاعلاً بالنسبة لهذه القيمة سواء استطعنا معرفة قيمة صدق أية جملة منها أو لم نستطع. وهنا يعترض دميت على تفسير المعنى في حدود التصور الواقعي للصدق. لأن هذا التصور يجعل عدداً كبيراً من الجمل يتجاوز قدرتنا على إدراك ما إذا كانت صادقة أو كاذبة.

ويعبر دميت عن التعارض بين الواقعية واللاواقعية antirealism بقوله: «إنني أصور الواقعية على أنها الاعتقاد بأن العبارات في الفئة موضع النزاع تمتلك قيمة صدق موضوعية، وبصورة مستقلة عن وسيلتنا إلى معرفتها، إذ إنها تكون صادقة أو كاذبة بمقتضى واقع يوجد بصورة مستقلة عنا. أما وجهة النظر اللاواقعية التي تعارض هذا فتقول بأن العبارات في الفئة موضع النزاع لاتفهم إلا عن طريق الرجوع إلى نوع الشيء الذي نعده دليلاً على عبارة في هذه الفئة»[39].

ولكن هل يعني هذا أن فكرة الصدق غير ملائمة تماماً لنظرية المعنى؟ الجواب عند دميت بالنفي. بيد أنه يعتقد أننا نحتاج إلى فكرة منقحة عن الصدق. إذ يجب التفكير في الصدق بوصفه نتاجاً لإجراءات التحقق التي نستخدمها في ممارسة قدرتنا على إثبات قيمة الصدق. وعندما يفسر دميت الصدق بهذه الطريقة فإنه يرفض الواقعية.

على أن التصور البديل الذي اقترحه دميت للمعنى في حدود التحقق «سوف يطلب تصوراً جديداً غير واقعي عن العالم: إذا كان الصدق غير مستقل عن اكتشافنا له، فلا بد من أن نصور العالم إما على أنه إبداعنا الخاص، أو على الأقل بوصفه ناشئاً عن الاستجابة لأبحاثنا. وهكذا اعتراضات صاحب نزعة التحقق على تصور شروط الصدق في المعنى ستكون لها مضمونات ميتافيزيقية بعيدة الأثر»[40].

واللغة الطبيعية غنية بالجمل التي لاتقبل التحديد بصورة فعلية، فالتسوير على مجالات لا متناهية أو غير قابلة للتقدير والفحص مثل المستقبل، والإشارات إلى مجالات زمانية - مكانية يتعذر بلوغها هي أمثلة عن بعض الحالات التي لايوجد للجمل المستخدمة فيها إجراء حقيقي لتحديد ما إذا كانت شروط صدقها قد استوفيت أم لا.

إن افتراض مبدأ ثنائية القيمة بالنسبة للعبارات القابلة للتحديد هو أمر لا خلاف عليه، ولكن تنشأ الصعوبات بسبب تطبيق هذا المبدأ على عبارات غير

قابلة للتحديد، ومن ثم فإننا «نجد أنفسنا في وضع نعجز فيه عن تسوية القدرة على إدراك متى يتم إثبات العبارة بوصفها صادقة أو كاذبة بمعرفة شرط صدقها»[41].

والحل الذي يقترحه دميت هو أن نتخلى عن مبدأ ثنائية القيمة، لأننا إذا لم نفعل ذلك، فسوف ننسب إلى أنفسنا فهما لمفهوم الصدق يتجاوز أية معرفة يجوز أن نظهرها في استعمالنا الفعلي للغة، يقول دميت: «إذا تخلينا عن افتراض ثنائية القيمة، فيجب أن نبني علم دلالة لهذه الجمل لا تتم صياغته في حدود قيم الصدق، ومن المحتمل - وإن لم يكن يقيناً - أن تكون النتيجة هي أننا لا نستطيع أن نسلم طويلاً بمنطق كلاسيكي يحكمها»[42].

وإذا أخذنا فكرة التحقق التي يقول بها دميت بعين الاعتبار، لوجدنا أن فهم العبارة يكمن في القدرة على إدراك ما يحققها، أي القدرة على إدراك ما يثبتها بصورة شاملة بوصفها صادقة. وفي هذا الإطار يجب تفسير الصدق في حدود قدرتنا على إدراك العبارات بوصفها صادقة وليس في حدود فكرة متعالية عن الصدق.

ويخلص دميت من عرض نظريته في المعنى إلى نتيجة يقول فيها إن ما يميز نظريته عن نظرية ديفيدسون التي يجعل الصدق فيها مفهوماً أساسياً هو: «أولاً، إن المعنى لايتم تقديمه مباشرة في حدود شرط لصدق الجملة بل في حدود شرط للتحقق منها، ثانياً، عند تقديم فكرة المعنى يجب تفسيرها بطريقة ما في حدود قدرتنا على إدراك العبارات بوصفها صادقة، وليس في حدود شرط يتجاوز قدراتنا البشرية»[43].

وإذا كان كريسبن رايت C.Wright قد اعتبر أن دميت وضع المقدمات لواحد من أعظم الأبحاث الفلسفية في عصرنا[44]، فقد حاول كثير من الفلاسفة والباحثين إثبات خطأ اللاواقعية عند دميت، ودافعوا عن الواقعية أو ماسمي أحيانا بالواقعية الدلالية[45]. والرأي عندي أن نظرية المعنى معقدة وكثيرة

الأطراف، ولا تزيد نظرية شروط الصدق في المعنى على أن تكون أحد هذه الأطراف، ومن ثم فإنها لا تحيط بكل مكونات النظرية. ولكن يجب أن لا ننسى الخلاف الكبير بين فلاسفة الاتجاه المفهومي والاتجاه غير الصدقي في نظرتهم إلى المعنى، فديفيدسون يرى أن تقديم نظريته في المعنى بالنسبة للغة الطبيعية هو بمثابة بناء نظرية في الصدق لهذه اللغة، وهو بذلك ينقلنا من المعنى إلى الصدق. ومهما يكن من أمر فقد أحسن دمين صنعاً عندما أثار قلقاً فيما يتعلق بما إذا كانت صورة العلاقة بين اللغة والعالم، المتضمنة في تقرير شروط الصدق في المعنى، يمكن أن تنسجم انسجاماً كافياً مع فهم المتكلمين؛ والفهم الذي يعنيه دميت هنا هو الفهم القابل للإظهار. ودفع قلق دميت هذا كثيراً من الفلاسفة والباحثين إلى معالجة هذا التساؤل وغيره في بحوث مطولة ألقت أضواء شارحة على جوانب مظلمة من علاقة الصدق بالمعنى، وهي العلاقة التي ناقشها ديفيدسون بصورة عميقة وتركها تارسكي دون أن يحفل بها أدنى احتفال.

3 - هل ديفيدسون من أنصار النزعة التفريغية في الصدق؟

ذهب بعض الفلاسفة مثل بتنام H.Putnam ودميت وروورتي R. Rorty إلى أن ديفيدسون يدخل ضمن القائلين بالنزعة التفريغية deflationism، فهل هذا صحيح؟

هناك وجهة من النظر حول الصدق تحظى بقبول لدى كثير من الفلاسفة في وقتنا الحاضر وتسمى «بالتصور التفريغي للصدق» deflationary conception of truth ومؤاده أن الجملة في الصيغة «(ق) صادقة» تملك المحتوى ذاته والمعنى عينه الذي تملكه الجملة في الصيغة «ق»، ووفقاً لهذا التصور فإن الجملتين «الثلج أبيض» و«الثلج أبيض» صادقتان تنقلان المعلومات نفسها.

والتصور التفريغي أو النزعة التفريغية كما تسمى أحياناً، هي وجهة النظر القائلة إن الصدق لا تنصيصي disquotational في حقيقته. وهذه النزعة في استعمالها الأساسي (أي اللاتنصيصي بصورة محضة) تعني:

1 - أن «صادق» كما يفهمها شخص معين لا تنطبق إلا على المنطوقات التي يفهمها هذا الشخص.

2 - بالنسبة لأي منطوق (م) يفهمه شخص (س)، فإن الزعم بأن (م) صادق مكافىء معرفياً لـ (م) ذاته بالنسبة لـ (س).

وإذا كان (س) متكلماً عربياً، و(م) نطقا لجملة واضحة لا تنطوي على أسماء إشارة مثل «الثلج أبيض»، فإننا نستطيع أن نعبر عن (2) بالقول إنه بالنسبة لـ (س)، فإن «(الثلج أبيض) صادقة» مكافئة معرفياً للجملة «الثلج أبيض»، والذي يعني أن الجملة:

«الثلج أبيض» صادقة إذا كان الثلج أبيض.

«تحليلية» أو «صادقة منطقيا» تقريباً بالنسبة لـ (س) وذلك بمقتضى التكافؤ المعرفي للجانبين الأيمن والأيسر[46].

ويعود هذا التصور التفريغي إلى نظرية الإضافة redundancy theory التي قال بها فرانك رامزي F.P. Ramsey، ومفاد هذه النظرية أن الكلمتين «صادق» و«كاذب»، والعبارات «من الصدق أن . .» و«من الكذب أن. .» عندما ننسبها إلى قضايا أو نضعها في مقدمتها فإنها لا تصف القضايا ولا تضيف معلومات أو أية معان إليها وإنما تؤكد ما تقوله القضايا فحسب. يقول رامزي: «من الواضح أن «من الصدق أن قيصراً مات مقتولاً» لا تعني أكثر من أن قيصراً مات مقتولاً، وأن «من الكذب أن قيصراً مات مقتولاً» تعني أن قيصراً لم يمت مقتولاً، فهي تعبيرات نستعملها أحيانا للتوكيد، ولأسباب أسلوبية، أو لبيان الوضع الذي تشغله العبارة في حجتنا»[47]. وتبعاً لهذه النظرية فإن القول (من الصدق أن الدم أحمر» لا يزيد على القول «الدم أحمر» ومن ثم فإن إضافة «من الصدق أن» هي إضافة لا ضرورة لها، وإن شئت أن تضع هذه الفكرة بعبارة أخرى فقل إن الكلمات والتعبيرات التي نضيفها إلى القضايا الصادقة فتنتج قضايا صادقة أو نضيفها إلى القضايا الكاذبة فتنتج قضايا كاذبة يمكن استبعادها دون أن يؤثر ذلك

على صدق القضايا أو كذبها، لأن إسناد الصدق والكذب إلى مثل هذه القضايا زائد عن الحاجة.

ولقد كان كواين في طليعة الفلاسفة الذين عبروا عن هذه الفكرة تعبيراً موجزاً وذلك بقوله «الصدق هو اللاتنصيص»[48]، وهذا يعني أن نسبة الصدق للعبارة تزيل فقط علامات التنصيص. فالقول بأن العبارة «الثلج أبيض» صادقة هو في الواقع القول ببساطة بأن الثلج أبيض.

ولكن ما هي فائدة مفهوم الصدق إذن؟ الجواب عند أصحاب النزعة التفريغية، مثل كواين، هو أننا نحتاج إلى مفهوم الصدق لأن وسيلة اللاتنصيص لا تمكننا في ذاتها من استبعاد صفة الصدق من جميع السياقات التي تظهر فيها، وبالتالي تثبت صفة الصدق فائدتها في هذه السياقات حيث تجبرنا بعض التعقيدات الفنية على ذكر العبارات بدلاً من الحديث مباشرة عن العالم.

ولعل أول من أدرك أن مسألة استبعاد صفة الصدق ليست بسيطة هكذا هو تارسكي، فقد أدرك حدود النوع البسيط من الاستبعاد، إذ إننا لا نستطيع أن نقوم بعملية الاستبعاد في حالتين: أولاً، في حالة الجمل الكلية التي تعبر عن الحقيقة القائلة إن جميع الجمل في نمط كيت وكيت صادقة أو كاذبة . مثال ذلك الجملة: «كل نتائج الجمل الصادقة صادقة».

وثانياً، في حالة الجمل الجزئية في الصيغة «س صادقة» التي نجد فيها أن الإشارة إلى الجملة التي قيلت بحيث تكون صادقة تظهر في صيغة لا تمكننا من إعادة بناء الجملة نفسها كما هو الحال في الجملة:

الجملة الأولى التي كتبها أفلاطون صادقة.

فمعرفتنا التاريخية الحالية لا تتيح لنا أية إمكانية لاستبعاد كلمة «صادقة» من هذه الجملة[49].

وعلى هذا النحو فإن المشكلة التي تواجه تقرير اللاتنصيص البسيط هي أنه لا يمكن تقديمه بصورة تنسجم مع حقائق واضحة حول وظيفة الصدق، لأنه

يتجه فقط نحو تلك الحالات التي ترتبط فيها صفة الصدق ارتباطاً واضحاً بجمل معينة، زد على ذلك أننا لو شئنا أن يعمل تقرير اللاتنصيص ويسلك طريقاً ناجحاً، فلا بد من أن تكون لغة الجملة المقتبسة متضمنة في لغة الجملة التي تنسب الصدق. ويجب أن يكون واضحاً إذن أن تقرير اللاتنصيص لا يعرف الصدق على الأقل بالمعنى الدقيق لكلمة تعريف، والذي يتطلب استبعاد التعبير المعرف من كل سياق يمكن أن يظهر فيه. وقصارى ما يخبرنا به اللاتنصيص هو كيف نستبعد صفة الصدق عندما ترتبط بالاقتباس.

وبعض أصحاب تقرير اللاتنصيص تركوه على هذه الحالة، وتاق آخرون إلى تعريف حقيقي للصدق[50].

ونظر كثير من الفلاسفة إلى معالجة تارسكي للصدق على أنها محاولة للتغلب على الصعوبات التي واجهت نظرية الإضافة عند رامزي، يقول كواين، على سبيل المثال: «إن القول بأن العبارة (بروتس قتل قيصرا) صادقة... هو في الواقع القول ببساطة بأن بروتس قتل قيصراً» ثم يشير في هامش بأن ننظر في فلسفة تارسكي لنرى تطويراً كلاسيكيا لهذه الدعوى[51]. وحاول فيلد الدفاع عن التصور التفريغي للصدق، ولكن تمسكه بوجوب النظر إلى تارسكي بوصفه من أنصار اللاتنصيص أقل من يقين غيره من أنصار التفريغ، ومع ذلك يعتقد بأن الفيلسوف القائل باللاتنصيص يمكن أن ينتحل أفكار تارسكي [52].

وعلى حين يعتقد أنصار النزعة التفريغية أن تارسكي فعل كل ما يمكن فعله تقريباً لمفهوم الصدق، نجد جماعة من الفلاسفة - يأتي على رأسهم «مايكل دميت» و«هيلاري بتنام» - حاولوا إثبات أن تارسكي قد أخفق في تعريف مفهوم الصدق، ولكن يجب أن ننتبه إلى أن الأسباب التي دفعت دميت وبتنام إلى الاعتراض على النزعة التفريغية مختلفة تمام الاختلاف، فالأسباب التي دفعت دميت هي **أولاً**، أن تارسكي يعرف صفات الصدق فقط بالنسبة لقليل من اللغات المحددة تحديداً صورياً، ولكنه لا يقدم وصفاً لما تقتسمه هذه التعريفات، إذ إن ما

فعله تارسكي هو تطوير طرائق فنية عامة لتعريف صفات الصدق بالنسبة للغات صورية محددة ولكنه عجز عن تعريف «صادق في ل» بالنسبة للمتغير ل: **ثانياً**، لا تخبرنا تعريفات تارسكي بشيء عن «هدف» مفهوم الصدق والذي يرتبط بما نطمح إلى فعله عندما نتكلم. أما بتنام فيقرر أننا نخطىء في الظن بأن تارسكي يقدم تعريفاً صحيحاً للصدق حتى بالنسبة للغات المحددة، ويرى تارسكي أن تعريف الصدق يجب أن يربط اللغة والعالم، ولكن بتنام يذهب إلى أن (الجمل - ص) عند تارسكي مثل («الثلج أبيض» صادقة إذا كان الثلج أبيض) لا يمكن أن تقوم بهذا الربط، وسبب ذلك أن (الجمل - ص) تفقد محتواها التجريبي وتتحول إلى حقائق منطقية أو تحصيلات حاصل. ويتفق بتنام ودميت على أن تعريفات تارسكي لا تثبت العلاقة بين الصدق والمعنى، وهي العلاقة التي يعتقد كثير من الفلاسفة أنها أساسية؛ ويرتبط بهذا الانتقاد انتقاد آخر مؤاده أن تارسكي لا يربط الصدق باستعمالات اللغة.

على أن ديفيدسون يرى أن هذه الاعتراضات لا أساس لها، لأننا إذا نظرنا إلى **الاعتراض الأول**، وجدنا تارسكي قد أثبت أننا لا نستطيع أن نقدم تعريفاً عاماً للصدق إذا أخذنا افتراضاته بعين الاعتبار، ويخفق **الاعتراض الثاني** لأن مثل هذا «الهدف» لا وجود له في رأي ديفيدسون، وكذلك يخفق **الثالث** لأنه لا يوجد شيء في صيغ تارسكي ومقاصده تمنعنا من النظر إلى «الجمل - ص» بوصفها تجريبية، ومع ذلك يتفق ديفيدسون مع دميت وبتنام على وجهة النظر الأساسية القائلة بأن مفهوم الصدق يجب أن يكون ذا علاقة بكيفية استعمال اللغة وهي مسألة لم يحاول تارسكي معالجتها[53].

ويصنف بعض الفلاسفة مثل بتنام ودميت وروورتي فيلسوفنا ديفيدسون ضمن أصحاب النزعة التفريغية، ووقع في ظنهم جميعاً أن ديفيدسون يعتقد أن صفات الصدق عند تارسكي تظفر ظفراً كاملاً بمفهوم الصدق. وهذا خطأ واضح يظهره ديفيدسون في مقالته المطولة «بنية الصدق ومحتواه»: «الحجة الأساسية التي قصد بها إظهار تارسكي بوصفه من القائلين بالتفريغ يمكن أن

تتخذ طريقتين: عندما يتضح أنه لم يظفر بالجوانب الأساسية، أو عندما يتضح أن مفهوم الصدق ليس عميقا ومهما كما اعتقد كثير من الفلاسفة؛ واعتقد، مثلا يعتقد دميت وبتنام، أننا يجب أن نأخذ الحجة بالطريقة الأولى من هاتين الطريقتين. والسبب واضح. إذ لا شيء في تعريفات الصدق عند تارسكي يدل على ما تملكه هذه التعريفات بصورة مشتركة. وما لم نكن على استعداد للقول بأنه لا يوجد مفهوم وحيد للصدق (حتى عندما ينطبق على الجمل)، وإنما توجد مجموعة مفاهيم مختلفة نستعمل لها الكلمة نفسها، فإنه يتعين علينا أن نستنتج وجود شيء إضافي - شيء أساسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى في الحقيقة - لم تمسه تعريفات تارسكي»[54].

وعلى هذا النحو يرفض ديفيدسون الموقف التفريغي من الصدق، شأنه في ذلك شأن بتنام ودميت، ويقتسمون جميعاً وجهة النظر القائلة بأن معالجة تارسكي للصدق تركت ملامح أساسية في مفهوم الصدق دون أن تسهم فيها بأي رأي. ولكن هل يتفق هؤلاء الفلاسفة على ما عساها أن تكون هذه الملامح الغائبة؟ الجواب: لا، إذ يختلف ديفيدسون وبتنام ودميت على ما يجب إضافته إلى محاولة تارسكي، والرأي عند ديفيدسون أن البحث الفلسفي المعاصر في نظرية الصدق يقدم نوعين من الاقتراحات لسد هذا النقص وإكمال الملامح الناقصة في مفهوم الصدق: اقتراحات تضفي على الصدق صفة بشرية وذلك بأن تجعله ابستمولوجيا بصورة أساسية، واقتراحات تقدم صورة ما من نظرية التناظر. ويسمي ديفيدسون الاقتراحات الأولى الآراء «الابستمولوجية» epistemic، ويسمى الثانية الآراء «الواقعية» realist.

4 - نقد ديفيدسون للآراء الابستمولوجية والواقعية في الصدق

إن الآراء الابستمولوجية تجعل الصدق معتمداً على ما يمكن أن تتحقق منه الكائنات العاقلة المتناهية أو ما يمكن أن تسوغه عن طريق المعرفة، على حين أن الآراء الواقعية تنكر أي اعتماد للصدق على قدراتنا على جمع الأدلة أو الاعتقاد أو المواقف الإنسانية الأخرى.

واعتقد كثير من الفلاسفة منذ عهد قريب أن الصدق مفهوم ابستمولوجي، وحتى عندما لا يجهرون بهذا الاعتقاد فإنه يكمن في وجهات نظرهم في غالب الأمر، ويذكر ديفيدسون أمثلة للآراء التي يصنفها على أنها ابستمولوجية من بينها «الواقعية الداخلية internal realism عند بتنام و«اللاواقعية» antirealism عند دميت وكريسبن رايت، والمذهب النسبي عند نلسون جودمان Nelson Goodman، وحتى كواين في بعض كتاباته، زد على ذلك أن نظريات الاتساق يحركها العامل الابتستمولوجي شأنها في ذلك شأن الأوصاف البراجماتية للصدق؛ وفي مقابل هذه الآراء تأتي الفكرة القائلة إن الصدق مستقل تمام الاستقلال عن اعتقاداتنا، ويجوز أن تكون اعتقاداتنا كما هي ومع ذلك يكون الواقع، وكذلك الصدق المتعلق به، مختلفاً غاية الاختلاف، وتبعاً لهذه الفكرة فإن الصدق «ليس ابستمولوجيا بصورة جذرية»[55].

ويرفض ديفيدسون الآراء الابستمولوجية والواقعية ويرى أن الأولى يتعذر الدفاع عنها والثانية غير معقولة في نهاية المطاف. وسبب رفضه لها هو اعتقاده بأنها تشجع النزعة الشكية Skepticism، فالنظريات الابستمولوجية شكية ليس لأنها تجعل الواقع غير قابل للمعرفة، وإنما لأنها ترد الواقع إلى جوانبه التي تعتمد مباشرة على قدراتنا المعرفية. والنظريات الواقعية شكية لأنها ترتاب فيما نفكر أننا نعرفه، ويرجع ذلك إلى أنها تنكر أن يرتبط ما هو صادق ارتباطاً مفهومياً بما نعتقده[56].

ويصنف ديفيدسون نظريات الاتساق على أنها نظريات ابستمولوجية، ولب لباب هذه النظريات هو الفكرة القائلة بأن الاعتقادات تكون صادقة أو كاذبة وفقاً لكونها متسقة أو غير متسقة مع مجموعة الاعتقادات الأخرى التي تكون صادقة. وبعض فلاسفة الوضعية المنطقية الذين اقترحوا نظرية الاتساق، مثل أوتونيورات، وكارل همبل C. Hempel ورودلف كارناب في فترة ما، أوضحوا أن مجموعات «الاعتقادات» أو الجمل التي يعتقد بأنها صادقة يكون اتساقها كافيا لجعلها صادقة. وإذا كان ديفيدسون قد صنف نظريات الاتساق مع الآراء الابستمولوجية، فسبب ذلك هو أن هذه النظريات تربط الصدق ربطاً مباشراً بما نعتقده، بيد أن الاعتراض الواضح على نظريات الاتساق هو أنه من الممكن أن توجد مجموعات كثيرة ومختلفة من الاعتقادات المتسقة ولا تتسق الواحدة منها مع الأخرى.

على أن ديفيدسون الذي صنف نظريات الاتساق على أنها نظريات ابستمولوجية ومن ثم يتعذر الدفاع عنها، دافع هو نفسه عن رؤيته لنظرية الاتساق في مقالة «نظرية الاتساق في الصدق والمعرفة» 1983، لقد دأب الباحثون في الصدق على النظر إلى نظريات التناظر؟ بوصفها لا تنسجم مع نظريات الاتساق، فهل نقول إن ديفيدسون وقع في شرك الجمع بين متعارضين وهنا تتعارض فكرته عن نظرية الاتساق مع فكرته عن نظرية التناظر الحقيقة أن ذلك لم يحدث، لأن ديفيدسون يخبرنا في مستهل مقالته بقوله:

«إنني أدافع في هذه المقالة عما يجوز أن يسمى بنظرية الاتساق في الصدق والمعرفة، والنظرية التي أدافع عنها ليست متنافسة مع نظرية التناظر، وإنما تعتمد بالنسبة لدفاعها على حجة تدعي إثبات أن الاتساق ينتج التناظر»[57].

ويرى ديفيدسون أن ما يقدم الصدق والمعرفة معا هو المعنى. وهذا يثير السؤال التالي: إذا تم تقديم المعاني عن طريق شروط الصدق الموضوعية، فكيف يستطيع المرء أن يعرف أن اعتقاداته تستوفي هذه الشروط؟ يذهب أنصار نظريات التناظر إلى أن هذه المعرفة تتطلب مقابلة أو موازنة بين ما نعتقده والواقع. ولكن ديفيدسون ينكر وجود مثل هذه المقابلة قائلاً: «فكرة هذه المقابلة محالة. ولكن إذا كان الاتساق معياراً للصدق، فإن الاتساق يكون معياراً للحكم بأن شروط الصدق الموضوعية قد استوفيت، ولن نحتاج طويلاً إلى تفسير المعنى على أساس مقابلة ممكنة. وشعاري هو: التناظر من غير مقابلة»[58]. ولعلنا نلاحظ أن الحديث عن الاتساق جاء بوصفه معياراً - كشيء مقابل للتعريف - للاعتقاد الصادق. ويؤكد ديفيدسون هذه الفكرة بقوله:

«يجب أن يكون واضحاً أنني لا أرجو تعريف الصدق في حدود الاتساق والاعتقاد. فالصدق واضح وضوحًا حسناً بالمقارنة مع الاعتقاد والاتساق، وأنا أعتبر الصدق (مفهومًا) أصليًا»[59].

ولكن بأي معنى يمكن أن نعتبر الاتساق معياراً للاعتقاد الصادق؟ إن ديفيدسون لا يزعم أن كل اعتقاد في مجموعة متسقة من الاعتقادات يكون صادقاً بالضرورة، لأن بعض الاعتقادات كاذبة بطبيعة الحال. وكل الذي يمكن أن تؤكده نظرية الاتساق هو أن معظم اعتقاداتنا التي تكون في مجموعة كلية متسقة تكون صادقة. ويمكن النظر إلى نظرية الاتساق بطريقة ديفيدسون على أنها إجابة عن السؤال الشكي: لماذا لا تستطيع كل اعتقاداتنا أن تتماسك ومع ذلك تكون كاذبة بصورة شاملة حول الواقع الفعلي؟ وعندما ندرك الحقيقة القائلة بأنه من المحال مقابلة اعتقاداتنا واحداً بواحد - أو ككل - بما تدور حوله يتبين لنا أن هذا الإدراك لا يجيب عن السؤال ولا يثبت أن السؤال غير معقول. ونظرية الاتساق في الصورة المعدلة التي قدمها ديفيدسون هي معيار للصدق فقط بمعنى أنها تزود الشاك بسبب لافتراض أن الاعتقادات المتماسكة صادقة[60].

وعندما يميز ديفيدسون نظرية الاتساق بالزعم القائل بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يعد سبباً للتمسك باعتقاد معين إلا اعتقاد آخر، فإن ذلك يدل على أنه يتخلى عن المحاولات التجريبية لتأسيس الاعتقاد بطريقة ما على دليل الحواس، وهذا الزعم يثبت أن الاتساق يتعلق بطبيعة التسويغ أكثر مما يتعلق بطبيعة الصدق. وتبعاً لذلك نرى أنه من الأفضل أن يسمى ديفيدسون نظريته باسم نظرية الاتساق في المعرفة فقط وليس في «الصدق والمعرفة».

إذا كان ديفيدسون قد دافع في مقالته «نظرية الاتساق في الصدق والمعرفة» 1983 عن نظرية الاتساق ثم عاد ورفضها في مقالته «بنية الصدق ومحتواه» 1990، فإنه قد فعل الشيء نفسه مع نظرية التناظر، إذ يقول في المقالة الأولى: «الصدق هو التناظر مع الطريقة التي توجد بها الأشياء»[61]، ولكنه في المقالة الثانية يرفض نظريات التناظر التي أطلق عليها اسم النظريات الواقعية ورأى أنها غير معقولة في نهاية المطاف.

على أن دفاع ديفيدسون عن نظرية التناظر يرجع إلى ما قبل سنة 1983 بكثير وذلك في مقالته «صادق للوقائع» سنة 1969 التي يستهلها بقوله إن العبارة الصادقة هي العبارة التي تكون صادقة للوقائع، ويرى أن الصدق يمكن تفسيره عن طريق الاستعانة بالعلاقة بين اللغة والعالم، وأن تحليل هذه العلاقة يوضح لنا كيف ننجح أحياناً، عندما ننطق الجمل، في أن نقول قولاً صادقاً، ويقوم المفهوم الدلالي للصدق بدور أساسي في ذلك، ثم يقرر «إنني أدافع في هذه المقالة عن صورة من نظرية التناظر. وأظن أن الصدق يمكن تفسيره عن طريق الاستعانة بالعلاقة بين اللغة والعالم، وأن تحليل هذه العلاقة ينتج استبصارا في كيف ننجح أحياناً، عن طريق نطق الجمل في قول ما يكون صادقاً»[62].

حاولت نظرية التناظر تفسير الصدق في حدود علاقة بين الأشياء التي تكون صادقة والوقائع التي تجعلها كذلك ومفادها أن القضية تكون صادقة عندما تناظر الوقائع، وتبدو هذه النظرية واضحة ويسيرة ومعقولة للوهلة الأولى، ولكن إذا أمعنا النظر في بنيتها وتساءلنا: ما هي القضية؟ وما هي الواقعة؟ وما عسى أن تكون علاقة التناظر؟ فسرعان ما يتلاشى وضوحها وتعترضها الصعوبات من كل صوب.

ولسنا نريد أن نعرض للانتقادات التي واجهت هذه النظرية، وحسبنا أن نؤكد أن ديفيدسون يرفض نظريات التناظر التقليدية. فإذا حاولنا أن نعرف التناظر من الناحية غير الصدقية فليس هناك ما يمنع الوقائع التي تناظرها الجمل الصادقة من أن تلتقي معاً في واقعة واحدة أكبر، وبالتالي فإن أية جملة صادقة تناظر الواقعة التي عبرت عنها الجملة ذاتها وأية جملة أخرى صادقة. وفي هذه الحالة نجد أنفسنا إزاء وضع أنطولوجي غير عملي للوقائع والجمل والتعبيرات، ويفتقر إلى قوة تفسيرية. أما إذا نظرنا إلى التناظر من الناحية المفهومية، فلن تكون في حالة أفضل مما سبق. يقول ديفيدسون: «هب أننا نميز الوقائع بصورة ممتازة

مثلما نميز العبارات، وبطبيعة الحال، ليست كل عبارة تملك واقعتها، وإنما العبارات الصادقة فقط هي التي تملك وقائعها. ولكن من الناحية الثانية، ما لم نجد طريقة أخرى لتمييز الوقائع، فإننا لا نستطيع أن نأمل في تفسير الصدق عن طريق الاستعانة بها»[63] زد على ذلك أن نظريات التناظر التقليدية أخفقت لأنها قامت على تقرير ناقص عن الوقائع، إذ حاول أنصارها النظر إلى الوقائع على أنها تقوم بدور مزدوج، فهي التي تجعل العبارات الصادقة صادقة، وهي ما تقرره العبارات الصادقة.

وإذا كانت نظرية التناظر تمثل محاولة لتوضيح العلاقة بين اللغة والعالم، فإن اعتراض ديفيدسون على الإشارة سيقوض أساس هذه النظرية تقويضاً كاملاً، والإشارة هي المفهوم الأساسي الذي يفسر هذه العلاقة، ولكن ديفيدسون يفضل نظرية التناظر القائمة على علاقة الاستيفاء وسبب ذلك هو أنها تجتنب الصعوبات التي أسلفنا الإشارة إليها، ويمكن تعريف الصدق على أساس الاستيفاء بالقول بأن الجملة في اللغة الشيئية تكون صادقة إذا استوفتها كل سلسلة من الأشياء التي تنسحب عليها المتغيرات في عملية التسوير في اللغة الشيئية، وإذا أخذنا «يناظر» على أنه «يستوفي» فإننا نعرف الصدق على أنه تناظر.

وكانت الشكوى المألوفة حول نظريات التناظر هي أنه من غير المعقول اقتراح أنه من الممكن بطريقة ما مقارنة كلمات المرء أو اعتقاداته بالعالم، طالما أن المحاولة لا بد من أن تنتهي دائماً باكتساب اعتقادات إضافية، وجهر بهذه الشكوى أوتونيورات في مقاله «جمل البروتوكول»، وتبنى لهذا السبب وجهة نظر الاتساق في الصدق، وعبر عنها كذلك كارل همبل في مقاله «في نظريات الصدق عند الوضعي المنطقي»، وأصر رورتي في مقالته «البراجماتية وديفيدسون والصدق» على أن وجهة التناظر في الصدق تجعل مفهوم الصدق لا طائل تحته ولا غناء فيه. ولكن ديفيدسون يرى أن هذه الشكوى ضد نظريات التناظر ليست صحيحة.

وأحد الأسباب في كونها غير صحيحة هو أنها تعتمد عى افتراض أن صورة ما من نظرية الابستمولوجية صحيحة، ومن ثم ستكون شكوى مشروعة فقط إذا كان الصدق مفهوماً ابستمولوجيا. وإذا كان هذا هو السبب الوحيد لرفض نظريات التناظر، فإن الفيلسوف الواقعي، صاحب نظرية التناظر، بالمعنى الذي أشرنا إليه يمكن أن يرد ببساطة بأن موقفه لم يمس، إذ إنه يؤكد أن الصدق مستقل عن اعتقاداتنا أو قدرتنا على تعلم الصدق. ليس الاعتراض الصحيح على نظريات التناظر، فيما يرى ديفيدسون، أنها تجعل الصدق شيئاً لا يستطيع البشر أبداً أن يطمحوا إليه، وإنما الاعتراض الحقيقي هو أن هذه النظريات تخفق في تقديم الكائنات التي يمكن القول بأن حوامل الصدق تناظرها (سواء اعتبرنا هذه الحوامل عبارات أو منطوقات). وإذا كان هذا صحيحاً وأتصور أنه كذلك، فيجب أن نشك في الافتراض الشائع القائل بأن الجمل، أو علاماتها المنطوقة أو الكائنات التي تشبه الجمل أو الصور في عقولنا، يمكن أن تسمى بصورة ملائمة «تمثيلات» representations طالما أنه لا يوجد شيء تمثله. وإذا تخلينا عن الوقائع بوصفها كائنات تجعل الجمل صادقة، يجب أن نتخلى عن التمثيلات في الوقت نفسه، لأن شرعية إحداهما تعتمد على شرعية الأخرى(64).

وعندما ذهب ديفيدسون إلى تأييد نظرية التناظر والقول بأن نظرية الصدق في أسلوب تارسكي هي صورة من نظرية التناظر كان واقعاً تحت تأثير الفكرة القائلة بوجود شيء مهم في التصور الواقعي للصدق الذي يري أن الصدق والواقع مستقلان عما يعتقده أي إنسان أو يستطيع أن يعرفه، ووصف ديفيدسون وجهة نظره بأنها صنف من الواقعية، واقعية فيما يتعلق بالعالم الخارجي، والمعنى والصدق. ولعل ما حدا بديفيدسون إلى تبني الاتجاه الواقعي، هو أنه أراد إثبات أن الآراء الابستمولوجية في الصدق لا نصيب لها من الصواب، وجاء استخدامه لمصطلح «الواقعية» على وجه التحديد ليعبر بوضوح عن رفضه لمذهب «اللاواقعية» عند دميت.

ويرى ديفيدسون أن المحاولات الواقعية واللاواقعية ناقصة على حد سواء. فهو لا يقنع بالواقعية التي تبحث عن صدق يتجاوز ما نستطيع فهمه وذلك من خلال إصرارها على التناظر غير الابستمولوجي بصورة جذرية، ولا يقنع كذلك باللاواقعية التي تحرم الصدق من دوره كمعيار بين ذاتي وذلك لأنها تجعل الصدق قاصراً على ما يمكن التحقق منه؛ وليس غريباً إذن أن يبحث فيلسوفنا عن طريقة أخرى تجعل من مفهوم الصدق جزءاً أساسياً من الخطة التي نستخدمها جميعاً لفهم تفسير الفكر والفعل والتنبؤ بهما. والحق أن ديفيدسون قد عرض هذه الطريقة في الجزء الأخير من بحث «بنية الصدق ومحتواه» في كثير جداً من الإيجاز وعلى نحو غامض إلى حد كبير فيما يتعلق بالهيكل الفكري لهذه الطريقة. والفكرة المحورية التي تدور حولها هذه الطريقة هي أن الصدق لابد من أن يتعلق بطريقة ما بمواقف الكائنات العاقلة، وتنشأ هذه العلاقة من طبيعة الفهم بين الأشخاص.

والخلاصة التي انتهى إليها ديفيدسون من نقده للنظريات الابستمولوجية والواقعية هي أنها فارغة وخاطئة وملتبسة لأنها تتجاوز المحتوى التجريبي لنظرية تارسكي في الصدق. والشيء الذي نكتسبه عن اللغة والصدق ضمن هذا المحتوى هو أن ما يكون عرضة للملاحظة هو استعمال الجمل في سياق، والصدق هو المفهوم الدلالي الذي نفهمه على أفضل وجه، أما الإشارة والأفكار الدلالية المرتبطة بها مثل الاستيفاء فهي مفاهيم ولكنني أجد صعوبة في قبول رأي ديفيدسون القائل بأن الإشارة مفهوم نظري محض، فأصحاب النظرية العلية في الإشارة يقدمون أمثلة تظهر أن الإشارة لها استقلال معين فيما يتعلق بالصدق.

ولقد عثر ديفيدسون على مايراه مفقوداً في نظرية الصدق بأسلوب تارسكي «ما هو مفقود هو العلاقة بمستعملي اللغة. لاشيء يعد جملة، ومن ثم لم يجد مفهوم الصدق سبيله إلى التطبيق، إذا لم توجد كائنات تستعمل الجمل عن طريق النطق أو نقش علامات لها. وأي تقرير كامل عن الصدق لابد من أن يربطه

بالاتصال اللغوي الفعلي»[65]. وهذا الارتباط بين الصدق والتواصل اللغوي هو الذي يمكننا من القول بأن الدليل النهائي على صحة نظرية الصدق يجب أن يكمن في حقائق متاحة حول كيفية استعمال المتكلمين للغة.

ونظرية الصدق عند ديفيدسون، في مقابل التعريف الاشتراطي للصدق عند تارسكي، هي نظرية تجريبية حول شروط الصدق لكل جملة في مجموعة من الجمل. وتربط نظرية الصدق المتكلم بالمفسر، إذ إنها تصف في وقت واحد القدرات والممارسات اللغوية لدى المتكلم وتعطي المادة لما يعرفه المفسر اللبيب والتي تمكنه من فهم معنى منطوقات المتكلم. أما اختبارات نظرية الصدق فتتم عن طريق نتائجها الملائمة، وتتمثل هذه النتائج في (الجمل - ص). وعلى هذا النحو فإن نظرية الصدق هي نظرية لوصف الجوانب الأساسية من السلوك اللفظي وتفسيرها وفهمها. ولكن قبل اختبار أية نظرية أو استعمالها، يجب أن نقول شيئاً عن تفسير المفاهيم غير المعرفة فيها، وهذا الأمر نفسه ينطبق على مفهوم الصدق. والرأي عند ديفيدسون أنه «من الخطأ البحث عن تعريف سلوكي، أو أي نوع آخر من التعريف الواضح أو الرد الصحيح لمفهوم الصدق، فالصدق هو أحد مفاهيمنا الأساسية والواضحة كأشد ما يكون الوضوح. وبالتالي لاجدوى من أن نحلم باستبعاده لصالح شيء بسيط وأساسي إلى حد بعيد»[66].

وعندما يشترط ديفيدسون أن يكون الدليل على النظرية متاحاً، فإن ذلك لايعني أنه يتوق إلى الرجوع إلى الأسس السلوكية أو المبادىء التي تعتمد عليها نزعة التحقق، وإنما يعني التوكيد على الحقيقة القائلة إن الشيء الذي نود أن نفسره يمثل ظاهرة اجتماعية. وإذا كان ديفيدسون قد أكد على أن ما يتعلق بالتفسير الصحيح والمعنى وشروط الصدق يتأسس بالضرورة على الدليل المتاح، فإنه يساير بذلك ديوي وفتجنشتين وكواين وغيرهم من الفلاسفة الذين أصروا

على أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن المعنى يتحدد عن طريق السلوك القابل للملاحظة.

ويرى ديفيدسون أن الفكرة القائلة بأن المحتوى القضوي لجمل الملاحظة، مثل «إنها تمطر» و «هذا أحمر»، يتحدد بما هو مشترك للمتكلم والمفسر على حد سواء، ترتبط مباشرة بوجهة نظر الحس المشترك في تعلم اللغة، وهي فكرة ذات نتائج عميقة بالنسبة للعلاقة بين التفكير والمعنى، وبالنسبة لوجهة نظرنا في الصدق، وهذه الفكرة لاتضمن فحسب وجود مستوى أساسي يقتسم عنده المتكلمون وجهات النظر، بل وتضمن أيضاً أن مايشتركون فيه هو صورة صحيحة عن عالم مشترك. والمصدر النهائي للموضوعية والتواصل معاً هو المثلث الذي مؤداه أن محتويات الفكر والكلام تتحدد عن طريق ربط المتكلم والمفسر والعالم. وإذا أخذنا هذا المصدر بعين الاعتبار، فلا مجال للنسبية في مفهوم الصدق.[67]

وعلى الرغم من إيجاز معالجة ديفيدسون الأخيرة للصدق، إلا أنها تتمتع بميزة في رأينا ألا وهي محاولة ربط مفهوم الصدق بالمواقف الإنسانية، ويسلك ديفيدسون في ذلك مسلكاً براجماتياً، ذلك أن الفلسفة البراجماتية حاولت أن تواجه المشكلة التي تتمثل في السؤال: كيف نربط الصدق بالرغبات الإنسانية، الاعتقادات، والمقاصد، واستعمال اللغة؟ ولم يصل البراجماتيون فيها إلى حل مقنع تمام الإقناع، ولم يصل ديفيدسون أيضاً. وعند هذه النقطة ننتقل إلى بعض الملاحظات العامة حول مناقشة ديفيدسون للصدق.

5 - تعقيب

تبين مما أسلفناه أن نظرية ديفيدسون في الصدق استمدت أصولها من نظرية تارسكي، ولكن يجب أن نلاحظ بعض الاختلافات بين أهداف تارسكي وديفيدسون؛ فالهدف الأساسي الذي سعى تارسكي إلى تحقيقه هو إثبات أن

المفهوم الحقيقي للصدق مفهوم متماسك. وعلى الرغم من أن تارسكي يبحث مداخل أخرى متنوعة مثل معالجة مفهوم الصدق على أنه مفهوم أصلي ويعطيه وصفاً أو تصويراً بدهياً axiomatic، إلا أنه يظن أن أفضل طريقة لفعل ذلك هي تقديم تعريف واضح، تعريف يدخل مفهوم الصدق في لغة شارحة لاتتضمن أية مفاهيم دلالية. أما ديفيدسون فيرى أن (المواضعة - ص) لاتمثل معيار الكفاية للتعريف، بل لنظرية الصدق. وهي النظرية التي تستلزم تكافؤات (للصيغة- ص) عن طريق استخدام الصدق ومفاهيم دلالية مرتبطة به بوصفها مفاهيم أصلية من الناحية الصورية، وبالتالي يتخلى ديفيدسون عن الخطوة النهائية في محاولة تارسكي وهي تحويل التصوير التكراري إلى تعريف واضح للصدق، إذ إن ديفيدسون لايرغب في رد المفاهيم الدلالية إلى مفاهيم غير دلالية[68].

وعلى حين ينجح تارسكي في تقديم تعريف للصدق عن طريق الاعتماد على مفهوم الترادف أو الترجمة في (المواضعة - ص)، نجد أن ديفيدسون يود أن يفسر ما يوجد بالنسبة للكلمات لكي تعني ما تعنيه، وعلى هذا النحو يتضح أن الشيء الذي اهتم به ديفيدسون هو على وجه الدقة ما تركه تارسكي بغير تحليل أو تفسير، ومن ثم يعكس ديفيدسون اتجاه التفسير، إذ يأمل أن يصل إلى فهم للمعنى والترجمة عن طريق افتراض فهم سابق لفكرة الصدق.

وهذا المعنى يؤكده ديفيدسون بقوله: «وجهة نظرنا تقلب وجهة نظر تارسكي رأسًا على عقب، إذ إننا نرغب في إنجاز فهم المعنى أو الترجمة عن طريق افتراض فهم سابق لمفهوم الصدق»[69]، ويقول في موضع آخر: «نظرية الصدق بالنسبة للغة الطبيعية (كما أتصورها) تختلف اختلافا واسع النطاق في الهدف والاهتمام معاً عن تعريفات الصدق عند تارسكي. . لقد استطاع تارسكي أن يتخذ الترجمة (بين اللغة الشيئية واللغة الشارحة) كما يتم تحديدها من الناحية النحوية، وواصل تعريف الصدق. ولكن عند التطبيق على اللغة الطبيعية نجد أنه

من المعقول تماماً افتراض فهم جزئي للصدق، واستعمال النظرية لإلقاء الضوء على المعنى، والتفسير، والترجمة»[70].

والحق أن ديفيدسون كان مضطرباً في بحثه لعلاقة الصدق بالمفاهيم الأخرى، إذ نراه في مقال «صادق للوقائع» 1969 يقترح أننا نفهم الصدق والمعنى على أساس فكرة قابلة للعمل عن الترجمة، ثم جاء بعد ذلك بسنوات قليلة في مقال «التفسير الجذري» 1973 ليقول بأننا لابد من أن نفترض مسبقاً فكرة الصدق لكي نضع صورة تخطيطية للترجمة.

الصدق، إذن، فكرة أساسية إلى أبعد الحدود، وليس أدل على ذلك من أننا لو امتلكنا معرفة كاملة ببنية لغة معينة، فإننا لانستطيع أن نربطها بالواقع، ولانعرف كيف نترجمها إلى لغتنا، اللهم إلا إذا كنا نملك بالفعل مفهوماً للصدق. وطالما أن المعنى يجب فهمه على أساس الترجمة، والترجمة على أساس الصدق، فلا غرابة في أن يستنتج ديفيدسون أننا لانستطيع أن نعرف الصدق على أساس أي منها، ولاغرابة كذلك في أن نضع فكرة الصدق في طليعة أفكارنا عند استعمال اللغة.

الهوامش والمراجع

(1) - Davidson, D. "A Coherence Theory of Truth and Knowledge", in Truth and Interpretation: Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson, edited by Ernest LePore, Oxford: Blackwell, 1993, pp.312-313.

(2) - Murphy, J.P., Pragmatism: From Peirce to Davidson, Boulder, San Francisco, Oxford: Westview Press, 1990, p.98.

(3) - Bradley, F.H., Essays on Truth and Reality, Oxford: Clarendon, 1914, p.325.

(4) - Haack, S., Philosophy of Logics, Cambridge: Cambridge University Press, 1978, p.87.

(5) - Ramberg, B.T., Donald Davidson's Philosophy of Language, An Introduction, Oxford: Balckwel, 1989, pp.203.

(6) - Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, Oxford: Clarendon Press, 1984, p.201.

(7) - Davidson, D., Inquiries into Truth Interpretation, p.202.

(8) - Quine, W.V., "Reply to Davidson", in Words and Objections: Essays on the Work of

W.V. Quine, edited by D. Davidson and J. Hintikka, Dordrech: D. Reidel Publishing Company, 1975, p.333.

- Davidson, D. Inquiries into Truth and Interpretation, p.203. (9)
- Quine, W.V., Word and Object, Cambridge, Mass., 1964, p.161. (10)
- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, p.202. (11)
- Aristotle, Metaphysica, translated by W.D. Ross, in The Works of Aristotle, Vol. VIII, Oxford: Clarendon Press, 1960, 1011b 26-29. (12)
- Tarski, A., "The Semantic Conception of Truth and the foundations of Semantics", in H. Feigl and W. Sellars (eds.) Readings in Philosophical Analysis, New York, Appleton-Century-Crofts, 1949, p. 80. (13)
- Ibid, p.56. (14)
- O'Connor, D. J., The Correspondence Theory of Truth, London: Hutchinson, University library, 1975, pp. 92-93. and O'Connor, D. J. and Brian Car, Introduction to the theory of Knowledge, the Harverster Press, 1982, p. 176-177. (15)
- Tarski, A., "The Semantic conception of Truth", p.58. (16)
- Ibid, p.59. (17)
- Ibid, p.63. (18)
- Quine, W. V., The Philosophy of Logic, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970, p.36. (19)
- Tarski, A., Logic, Semantic, Metamathematics, translated by J.H. Woodger, second edition, edited and introduced by John Corcoran, Hackett Publishing Company, 1983, p.191. (20)
- Tarski, A., "the Semantic Conception of Truth", p. 63. (21)
- Johnson, L. E., Focusing on Truth, London and New York : Routledge, 1992, p.. 83-84. (22)
- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, p.215. (23)
- Ibid, p.23. (24)
- Ibid, p.94. (25)
- Ibid, p.56. (26)
- Ibid, p.27. (27)
- Ibid, p.xiiv (28)
- Chomsky, N., Rules and Representatives, New York: Columbia University Press, 1980, pp.76-77. (29)
- Dvidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, p.23. (30)
- Grayling, A. C., An Introduction to Philosophical Logic, Sussex: The Harverster Press, 1982, pp. 223-224. (31)
- Quine, W.V., From a Logical Point of View, Second edition, New York and Evanston : Harper Torch Books, 1963, p.130. (32)
- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, p.23. (33)

- Ibid, pp.27-28. (34)
- Ibid, pp.28-29. (35)
- Ibid, pp.29. (36)
- Ibid, pp.34. (37)
- Katz, J., The Metaphysics of Meaning, Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1990, p.207. (38)
- Dummett, M., Truth and Other Enigmas, London: Duckworth, 1978. p.146. (39)
- Mcdowell, J., "Truth Conditions, Bivalence, and Verificationism", In Truth and Meaning: Essays in Semantics, edited by Gareeth Evans and John McDowell, Oxford: Clarendon Press, 1977, p.48. (40)
- Dummett, M., "What is a Theory of Meaning? (II)", in Truth and Meaning: Essay in Semantics, edited by Gareeth Evans and John McDowell, p.101. (41)
- Ibid, pp.103. (42)
- Ibid, pp.116. (43)
- Wright, C., "Critical Study: Dummett and Revisionism", Philosophical Quarterly, Vol. xxx1, 122, 1981, p47-67, p67. (44)
- Devitt, M., "Dummett's Anti-Realism", Journal of Philosophy, Vol. Lxxx, No.2 1983, pp. 73-99, Devitt, M., Realism and Truth, Princeton: Princeton University Press, 1984, Appiah, A., for Truth in Semantics, Blackwell, 1986, and Sahlkowski, S., "Semantic Realism", Review of Metaphysics, 48, 1995, pp. 511-538. (45)
- Field, H., "Disquotational Truth and Facually Defective Discourse", The Philosophical Review, Vol. 103, No. 3, 1994, p.405. (46)
- Ramsey, F. P., Philosophical Papers, edited by D. H. Mellor, Cambridge, New York: Cambridge University Press, 1990, p. 38. (47)
- Quine, W. V., Philosophy of Logic, p. 12 and pursuit of Truth, Cambridge, Massachusetts; Harvard University Press, 1990, p.80. (48)
- Tarski, A., "The Semantic Conception of Truth", p.69. (49)
- Schantz, R., "Davidson on Truth", in Reflecting Davidson, edited by Ralf Stoecker, Berlin-New York: Walter de Gruyter, 1993, p.26. (50)
- Quine, W.V., Word and Object, Cambridge: MIT, 1960, p.24. (51)
- Field, H., "The Deflationary Conception of Truth", in C. Wright and McDonald, eds., Facts, Science and Moraity, New York: Blackwell, 1987, pp.55-117. (52)
- Davidson, D., "Reply to Richard Schantz", in Reflecting Davidson, edited by Ralf Stoecker, p.36. (53)
- Davidson, D., "The Structure and Content of Truth", p.288. (54)
- Ibid, p.298. (55)
- Ibid, p.298-299. (56)

- Davidson, D., "A Coherence Theory of Truth and Knowledge", in Truth and Interpretation: Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson, p. 307. (57)
- Ibid, p.307. (58)
- Ibid, p.308. (59)
- Ibid, p.308-309. (60)
- Ibid, p.309. (61)
- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, p. 37. (62)
- Ibid, p.43. (63)
- Davidson, D., "The Structure and Content of Truth" p. 303-304. (64)
- Ibid, p.300. (65)
- Ibid, p.314. (66)
- Ibid, p.325. (67)
- Schantz, R., "Davidson on Truth", in Reflecting Davidson, edited by Ralf Stoecker, p. 29. (68)
- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, p. 150. (69)
- Ibid, p.204. (70)

* * *

اقرأ
في العدد القادم
أسباب ضعف الأسس النظرية في
بحوث الاتصال الجماهيري
دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين
في مجال الإعلام بالمملكة العربية السعودية
عبدالرزاق صالح العصماني